

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الزراعة والري
قطاع الخدمات الزراعية
الادارة العامة لوقاية النباتات

تقرير عن الوضع الراهن لوقاية النباتات في الجمهورية اليمنية

اعداد / المهندس. عبدالله حسين السياني
مدير عام وقاية النبات

مقدم الى ورشة العمل الاقليمية لمراجعة المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية القاهرة – جمهورية مصر العربية خلال الفترة 10 – 14 سبتمبر 2011 م

مقدمة :

من أهم المشاكل الزراعية التي تعاني منها اقتصاديات القطاع الزراعي في العديد من دول العالم هي مشاكل وقاية النباتات من الآفات الضارة التي تفتك بها منذ زراعتها وحتى حصادها بل ويمتد الأمر إلى ما بعد الحصاد أثناء التخزين والتسويق وقد قدرت الإحصائيات العالمية الفاقدة العالمي من المحاصيل جراء الاصابه بالآفات النباتية بنسبة تتراوح بين 20 - 30 % مما يعنى ان كل خامس هكتار فى العالم لاينتج محصولا ، اما إجمالي قيمة الخسائر العالمية من جراء الإصابة بالآفات فقد بلغ حسب الإحصائيات العالمية ما قيمته 75 بليون دولار منها 13,8% من جراء الاصابه بالحشرات و 11,6% من الاصابه بالأمراض و 9,5% من الاصابه بالأعشاب الضارة .

ومن ذلك يتضح ان زيادة الإنتاج الزراعى وتحسين نوعيته تعد من المهام الاساسيه لوقاية النباتات من الافات الضارة لذلك يزداد اهتمام العالم وإنفاقه على وقاية النباتات طبقاً للتوسع والتنوع في انتاج المحاصيل الزراعية حيث تدل الدراسات على ان كل ما ينفق فى مكافحة الافات الزراعيه يمكن ان يعطى زيادة فى الإنتاج قيمتها خمسة أمثال ذلك الإنفاق وليس الهدف من ذلك القضاء على الآفات وهو امر مستحيل عمليا وانما العمل على الحد من أضرارها عن طريق التقليل من أعدادها إلى مادن الحد الاقتصادي ، أو محاولة أبعادها أو منع وصولها إلى العائل ، ويتضح ذلك الاهتمام بما تقدمه دول العالم من دعم للدراسات والبحوث الخاصة بالآفات وسلوكها وتعدادها بغرض الحصول على نتائج يمكن الاسترشاد بها للحد او التقليل من الأضرار التي تحدثها تلك الآفات .

وفي مجال مراقبة ومكافحة الآفات اهتمت دول العالم باستخدام الوسائل المختلفة لوقاية النباتات حتى أنها شرعت القوانين واللوائح والأنظمة وأبرمت الاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال وقاية النباتات وذلك بهدف الحد من دخول وانتشار مثل تلك الافات عبر النباتات والمنتجات النباتية المتداولة في حركة التجارة الدولية والترويج للتدابير والإجراءات الوقائية المناسبة لمكافحتها وتشرف على تنفيذ تلك الاتفاقيات منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عبر أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات .

وبالرغم من تلك الجهود مجتمعة إلا أن الآفات النباتية لا زالت تحتل مركز السيادة على الأرض ولا زال في متناولها كلما زرع أو ما حصد أو ما خزن وتمثل احد العوامل الرئيسية في حدوث الفجوات الغذائية في العالم وخاصة في الكثير من الدول النامية التي يبدوا أن اهتمام حكوماتها بهذا الجانب يعتبر متواضعا لعدم فهمها أو قناعتها بأهمية المخاطر والأضرار والخسائر التي تحدثها الآفات النباتية ، وان كان هناك نوع من الاهتمام إلا انه يبقى أسير النظم والقوانين السائدة ، فلم يخطر ببال مسئولها أن الآفات سواء الدخيلة او المهاجرة والعبارة للحدود أو المتوطنة منها لا تعترف بالنظم والقوانين ولا بحدود سياسية أو طبيعية ولا تنقيد بأي اتفاقيات او قوانين او لوائح ، بل تعتبر العالم عالمها وما زرع على الأرض هو قوتها الذي يمكن أن تقضي عليه بين عشية وضحاها ما لم تتخذ الإجراءات الضرورية والمباشرة لمراقبتها ومكافحتها .

ونظراً للتسارع في وتيرة الإنتاج الزراعي على المستوى الدولي وحرص جميع دول العالم على تنويع إنتاجها الغذائي وزيادته بما يلبي احتياجات مواطنيها والسعي الى تضيق الفجوة بين نمو الإنتاج والزيادة السكانية ، قد أدى بجميع دول العالم الى توظيف جميع وسائل الإنتاج المتوفرة لديها في هذا الاتجاه الأمر الذي استوجب توفير مستلزمات الإنتاج بما فيها المبيدات التي تعمل على منع الإصابة بالعديد من الآفات النباتية التي تسبب لها الأضرار البالغة، وقد تؤدي إلى إتلافها نهائياً ، الأمر الذي أدى بدوره الى انتشار صناعة المبيدات في العديد من بلدان العالم وأصبحت الأسواق العالمية تزخر بآلاف الأنواع منها ، وصاحب هذا الانتشار الواسع إلى نسبة عالية من سوء الاستخدام لتلك المبيدات وهو الأمر الذي اثر سلباً على صحة الإنسان وسلامة البيئة ، مما اضطر الحكومات الى وضع ضوابط لدخول المبيدات إليها وتقييمها ووضع الشروط الخاصة بذلك والقوائم الخاصة بها ، كما عملت دول العالم الى وضع ضوابط عالمية للمبيدات من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بذلك وهي :

1- اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم بخصوص بعض المواد الكيماوية الخطرة ومبيدات

الآفات المتداولة في التجارة الدولية

- 2- اتفاقية استوكهولم بخصوص الملوثات العضوية الثابتة .
- 3- اتفاقية بازل بخصوص نقل النفايات الخطرة عبر الحدود .
- 4- بروتوكول مونتريال بخصوص المواد الكيميائية المستنفذة لطبقة الأوزون.
- 5- مدونة السلوك الدولية الخاصة بتداول المبيدات واستعمالاتها في التجارة الدولية.

ومما زاد من اهمية اعمال وقاية النباتات على الصعيد الاقليمي والدولي ما يلي :

- 1- ارتباط اعمال وقاية النباتات مباشرة بحركة التجارة الدولية للنباتات والمنتجات النباتية ، ومبيدات الافات النباتية وبقية منتجات وقاية النباتات .
- 2- ارتباط اعمال وقاية النباتات بتطبيق الاتفاقيات الثنائية والاقليمية والدولية ذات الصلة بوقاية النباتات .
- 3- ارتباط اعمال وقاية النباتات بتطبيق اجراءات الضحة والصحة النباتية الاتفاقيات الثنائية والاقليمية والدولية ذات الصلة بوقاية النباتات

وكسائر دول العالم التي تعاني من الكثير من الاضرار التي تحدثها الافات النباتية ، تحاول وزارة الزراعة والري ممثلة بالادارة العامة لوقاية النباتات جاهدة تنظيم الالية التي يمكن بواسطتها التصدي لتلك الافات والتقليل من اضرارها من خلال سن القوانين المتعلقة بوقاية النبات وانضمامها الى العديد من الاتفاقيات الثنائية والاقليمية والدولية ذات الصلة بوقاية النباتات.

كما عملت الوزارة على انشاء الادارة العامة لوقاية النباتات التي تتكون من 7 ادارات تخصصية تتركز مهامها في حماية الثروة النباتية في الجمهورية من خطر دخول الافات النباتية والحد من انتشارها والتقليل من اضرارها من خلال مراقبتها ومكافحتها ، كما عملت الوزارة على اصدار قانون الحجر النباتي رقم 32 لسنة 1999 م ولائحته التنفيذية ، وقانون تنظيم تداول مبيدات الافات النباتية رقم 25 لسنة 1999 م ولائحته التنفيذية . وقبل الولوج في تفاصيل الوضع الراهن لوقاية النباتات في الجمهورية والتصور المستقبلي لتطويرها سيتم فيما يلي تقديم عرض موجز لاهم الانجازات والاعمال التي تحققت خلال الاعوام الماضية والمشاكل والعوائق التي حالت دون احراز المزيد من التقدم في هذا المجال.

أهم الإنجازات التي حققتها وزارة الزراعة والري في مجال وقاية النباتات :

أنشئت الإدارة العامة لوقاية النبات في عام 1985م كإحدى الإدارات التابعة لوزارة الزراعة والري وأوكل اليها تنفيذ المهام الرئيسية المحددة في 18 مهمة في اللائحة التنفيذية للوزارة وتتلخص المهام الرئيسية للإدارة فيما يلي:-

حماية النبات ومكافحة الآفات الزراعية .

حماية البيئة من مخاطر الآثار السلبية للمبيدات الزراعية .

ويتم انجاز هذه المهام من خلال الأنشطة الرئيسية التالية:

- تنفيذ قانون الحجر النباتي ولائحته التنفيذية ، وتعديلاته
- تنفيذ قانون تنظيم تداول مبيدات الآفات النباتية ولائحته التنفيذية ، وتعديلاته
- تنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بوقاية النبات التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية .
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتشخيص والتعريف للآفات الزراعية وطرق مكافحتها .
- تنفيذ الحملات الوطنية لمكافحة الآفات الوبائية والمهاجرة .
- إدخال التقنيات الحديثة لمكافحة الآفات بشتى الطرق والوسائل المتاحة سواء مكافحة الزراعية أو الطبيعية والطرق البيولوجية وغيرها بما في ذلك طرق مكافحة الكيمائية في إطار العمل على تأسيس برامج مكافحة متكاملة وإدارة مكافحة أهم الآفات التي تصيب المحاصيل الزراعية الهامة.
- نقل المعلومات والتقنيات والمهارات من خلال برامج التدريب والتوعية وإقامة الندوات والأيام الحقليّة وحلقات العمل المحلية والمشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية في مجال وقاية النبات.

وتتوفر لدى الإدارة العامة لوقاية النبات صلاحيات وبنية أساسية وكوادر فنية تعمل جميعها من خلال السبع الإدارات المتخصصة في الإدارة العامة لوقاية النبات (الحجر النباتي ، المبيدات ، مكافحة متكاملة للآفات ، مراقبة

ومكافحة الجراد الصحراوي ، الحملات الوطنية ، الخدمات والارشاد الوقائي ، الخدمات الادارية) و الادارة المالية التي تم ضمها مؤخراً لتنفيذ تلك المهام على مستوى الجمهورية بالتنسيق مع فروع وإدارات وأقسام وقاية النبات في مكاتب الزراعة والهيئات والمشاريع الزراعية المختلفة في جميع محافظات الجمهورية.

وقد سعت الإدارة العامة لوقاية النبات في سبيل انجازها لمهامها إلى تأسيس البنية التحتية المتمثلة في إقامة المختبرات المتخصصة في مجال وقاية النبات وتوفير المنشآت والمكاتب وتشديد محطات الحجر النباتي في المنافذ الجوية والبرية والبحرية للجمهورية وتزويدها بمعدات ووسائل الفحص والتفتيش ، كما ركزت على بناء خبرات محلية علمية وميدانية تقوم حالياً بإدارة وتسيير الأنشطة والاتفاقيات والقوانين المختلفة ذات الصلة بوقاية النبات .

وانطلاقاً من ذلك عملت الإدارة العامة لوقاية النبات على مواكبة التطورات العالمية في مجال وقاية النبات حيث أدخلت طرق مكافحة الحيوية للآفات بهدف الوصول إلى إيجاد وتأسيس برامج مكافحة متكاملة ضمن أنشطتها الرئيسية لمكافحة الآفات النباتية ، ومما يؤكد جدية مواكبتها لتلك التطورات حصولها على الجائزة العالمية لوقاية النبات لعام 1999 م (جائزة ادوارد صوما لعام 1998 – 1999 م) في مجال مكافحة الحيوية لحشرة المن الاسود (من القلف) *Petrochloodes persicae* على اشجار اللوزيات والتفاحيات باستخدام الطفيل *Pausia antennata* .

كما عملت الادارة العامة لوقاية النبات قرابة 14 عاماً على التخلص من المبيدات السامة المتراكمة والمهجورة والمواد الملوثة بها منذ اربعينيات القرن الماضي في اكثر من عشرين موقعا في مختلف محافظات الجمهورية ، حيث صنفت بلادنا في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث خلوها من المبيدات المتراكمة والمهجورة وفقاً لتقديرات منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة الـ FAO وغيرها من الانجازات التي سيتم استعراضها بالتفصيل كما يلي :

1 - في مجال القوانين واللوائح التنفيذية والاتفاقيات الدولية والاقليمية والثنائية المتعلقة بوقاية النباتات :
1-1 القوانين واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية المنظمة لاجمال وقاية النبات) :

- 1- اصدار قانون تنظيم تداول مبيدات الافات النباتية رقم (25) لسنة 1999م ولائحته التنفيذية رقم (10) لسنة 2002م
- 2- اصدار قانون الحجر النباتي رقم (32) لسنة 1999م ولائحته التنفيذية رقم (54) لسنة 2001م، وتعديله بالقانون رقم 7 لسنة 2011 م بما يضمن الانسجام مع النص المعدل الجديد للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات الـ IPPC
- 3- اصدار القرار الوزاري رقم (28) لسنة 2002 م بشأن الرسوم المحصلة على الارساليات النباتية الخاضعة لقانون الحجر النباتي ولائحته التنفيذية .
- 4- دليل إجراءات تداول و تسجيل المبيدات.
- 5- اصدار القرارات الوزارية رقم (73) لسنة 2001م و (35) لسنة 2003م و (4) لسنة 2005م و رقم (4) لسنة 2006م بشأن بتشكيل لجنة تسجيل مبيدات الآفات النباتية وتعديلاته .
- 6- دليل متطلبات تسجيل المبيدات.
- 7- اصدار القرار الوزاري رقم (18) لسنة 2002م الخاص بتفويض مكاتب الزراعة و الري في المحافظات للقيام ببعض المهام فيما يخص تداول المبيدات، والغائه بالقرار الوزاري رقم 27 لسنة 2010 م .
- 8- اصدار القرار الوزاري رقم (26) لسنة 2006م بشأن انشاء نقطة الاخطار والاستفسار الفرعية الخاصة بالصحة والصحة النباتية في مقر الادارة العامة لوقاية النبات.
- 9- اصدار القرار الوزاري رقم (35) لسنة 2006م و تعديله بالقرار الوزاري رقم (26) لسنة 2007م بخصوص إصدار قائمة المبيدات الممنوع تداولها والمقيدة بشدة في الجمهورية اليمنية. والتي اشتملت على (349) مادة فعالة لتزكيات المبيدات. و قد شملت القائمة المبيدات الواردة في قوائم الاتفاقيات الدولية ذات الصلة (قائمة اتفاقية روتردام، قائمة اتفاقية استوكهولم) و المبيدات شديدة الخطورة و المقيدة والممنوعة و فق المنظمات الدولية ذات الصلة (منظمة الصحة العالمية) و منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الأمريكية لحماية البيئة، قائمة مركز أبحاث السرطان، الاتحاد الأوروبي) مع الأخذ بالاعتبار خصوصية الوضع السيئ لاستخدام المبيدات في بلادنا خصوصا على المحاصيل التي تستهلك بصورة طازجة.

- 10- اصدار القرار الوزاري رقم (15) لسنة 2007م بشأن بعض التعديلات في إجراءات منح تصاريح الاستيراد للمبيدات.
- 11- اصدار القرار الوزاري رقم (4) لسنة 2007م بشأن تحديد رسوم تحليل المبيدات في المختبرات التابعة للإدارة العامة لوقاية النبات.
- 12- اصدار القرار الوزاري رقم (19) لسنة 2007م بشأن تعديل فقرات القرار الخاص بتفويض منح تراخيص مزاولة مهن المبيدات.
- 13- اصدار القرار الوزاري رقم (6) لسنة 2008م بشأن تعديل متطلبات تسجيل مبيدات الآفات النباتية.
- 14- اصدار القرار الوزاري رقم (47) لسنة 2007 م بشأن تطبيق بلادنا للمعيار الدولي رقم 15 من المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية الخاص بمعاملة مواد التعبئة الخشبية المتداولة في التجارة الدولية.
- 15- صدور قرار وزير العدل رقم (247) لسنة 2008م بمنح عدد من موظفي وزارة الزراعة والري صفة الضبطية القضائية.
- 16- اصدار القرار الوزاري رقم (39) لسنة 2009م بشأن تشكيل اللجنة الفنية لمبيدات الآفات النباتية .

2-1 الاتفاقيات الثنائية والاقليمية والدولية المتعلقة بوقاية النبات :

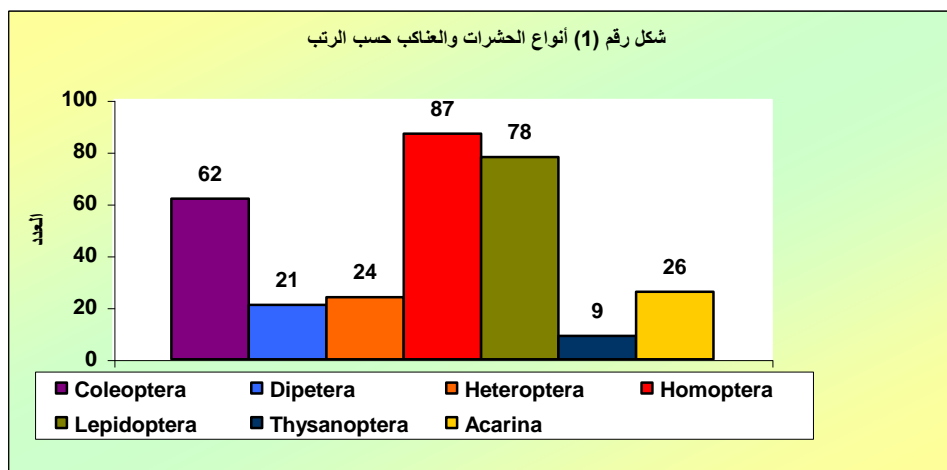
- تمت مصادقة الجمهورية اليمنية على الاتفاقيات الثنائية والاقليمية والدولية المتعلقة باعمال وقاية النبات التالية :
- 1- المصادقة على الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بالقانون رقم (7) لسنة 1988 م ، كما تمت الموافقة على النص المعدل الجديد للاتفاقية نص 1997 م وذلك خلال العام 2005 م .
 - 2- المصادقة على اتفاقية بازل بخصوص نقل النفايات الخطرة عبر الحدود بالقانون رقم (32) لعام 1995م.
 - 3- المصادقة على اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (POPs) بالقرار الجمهوري رقم (47) لسنة 2002
 - 4- المصادقة على اتفاقية روتردام الخاصة باجراءات الموافقة المسبقة عن علم بشأن مبيدات الآفات والمواد الكيميائية الأخرى الشديدة الخطورة المتداولة في التجارة الدولية (PIC) بالقانون رقم (9) لسنة 2005م
 - 5- الانضمام إلى هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في منطقة الشرق الأدنى .
 - 6- الانضمام إلى اللجنة الدولية لمكافحة الجراد الصحراوي .
 - 7- الانضمام إلى برنامج منع حدوث طوارئ الجراد الصحراوي (EMPRES) في إقليم المنطقة الوسطى .
 - 8- المتابعة لمصادقة بلادنا على اتفاقية انشاء المنظمة الاقليمية لوقاية النباتات في اقليم الشرق الأدنى.
 - 9- المساعدة في عملية الاعداد والتفاوض لانضمام بلادنا الى منظمة التجارة العالمية الـ WTO لا سيما ما يتعلق منها باتفاقية المنظمة الخاصة بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية الـ SPS ، واتفاقية الزراعة الـ AoA.
 - 10- المصادقة على اتفاقية الحجر الصحي النباتي بين بلادنا والاردن بالقرار الجمهوري رقم () لسنة 2007 م.
 - 11- المصادقة على اتفاقية الحجر الصحي النباتي بين بلادنا وجمهورية السودان بالقرار الجمهوري رقم () لسنة 2008 م.

2- في مجال حصر الآفات النباتية وأعداؤها الطبيعية :

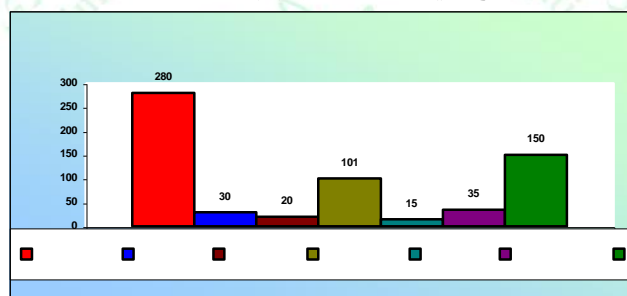
1-2 حصر الآفات النباتية :

في سبيل وضع برامج وقائية وعلاجية للآفات النباتية وكذا تحديد قوائم الآفات سواء منها الحجرية او غير الحجرية فان الامر يتطلب الاستناد على الاسس العلمية المبنية على المسح المسبق للآفات النباتية لا سيما منها الاقتصادية على المحاصيل الاستراتيجية بغرض تحديد اماكن واوقات انتشارها وبالرغم من وجود قصور في هذا الجانب سيتم توضيحه لاحقاً ، إلا انه تم جمع 8500 عينة لآفات اقتصادية من مختلف مناطق الجمهورية في فترات متفاوتة خلال الفترة 1990 - 2003م، حيث شكلت الحشرات 70% من المجموع الكلي للعينات و العناكب 28 %، و قد تم بواسطة خبير الحشرات م/ توني فان هارتن إرسال تلك العينات تباعاً إلى أكثر من 106 عالم متخصص في 22 دولة لغرض التعريف والتصنيف وقد قاموا بذلك مجاناً ونشرت معظم النتائج في أكثر من 72 ورقة علمية في المجالات والنشرات العالمية المتخصصة وحصلت الإدارة على جزء كبير منها ، و تبين من ذلك أن ما يقرب من 166 نوعاً من تلك الآفات التي سجلت حديثاً لم تكن من البيئات الزراعية اليمنية أي غير معروفة عالمياً حيث تم إضافتها إلى المجموعة الحشرية في المملكة الحيوانية و تم توصيفها محلياً وتسميتها عالمياً وكان من ذلك تسمية 12 حشرة نسبت إلى أسماء الأشخاص الذين ساهموا أو قاموا بجمعها والبعض الآخر منها نسبت الى أسماء المناطق التي جمعت منها، هذا بالإضافة إلى ما تم تسجيله لأول مرة في اليمن قد بلغ 385 نوعاً .

ومن الناحية الزراعية فقد تم تسجيل 310 نوع من الحشرات والعناكب كآفات نباتية إقتصادية كما هو موضح في الشكل رقم (1) تبعا للرتب الحشرية التي تنتمي إليها.



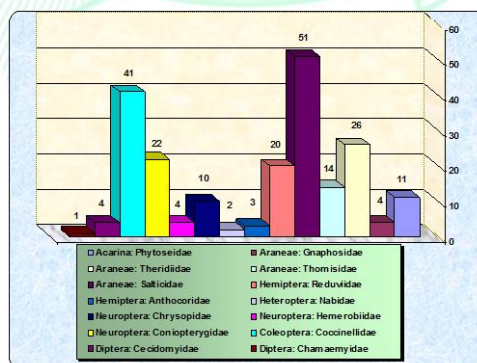
أما بالنسبة لمسببات الأمراض النباتية فقد تم تسجيل 172 نوعاً من أنواع الفطريات والبكتيريا والنيماتودا و150 نوعاً من الحشائش الضارة كما هو موضح في الشكل رقم (2).



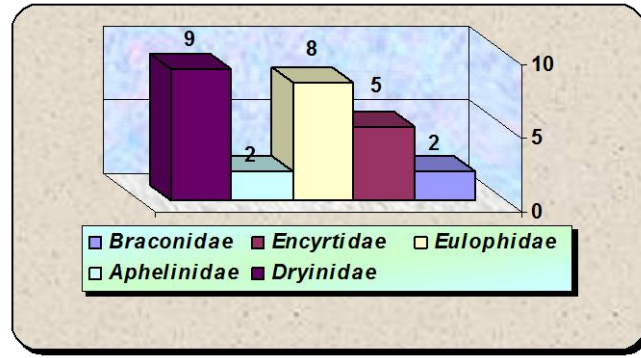
2-2 حصر الأعداء الطبيعية للآفات النباتية :

ولمعرفة ما تحتويه البيئة النباتية اليمينية من متطفلات ومفترسات ومسببات أمراض والاستفادة منها في برامج مكافحة الحيوية للآفات بهدف السعي إلى تأسيس برامج المكافحة المتكاملة تم حصر الأعداء الطبيعية للآفات النباتية ، وسجل من خلال ذلك وجود 239 نوعاً من المتطفلات والمفترسات تتبع 19 عائلة حشرية هامة، كما هو موضح في الشكل 3 والشكل 4.

شكل رقم (3) المفترسات



شكل رقم (4) المتطفلات



وتبين من خلال ذلك أن البيئة النباتية في اليمن لازالت غنية بمكوناتها الحيوية حالة توازن واضح بين الآفات الضارة منها والنافعة، يعزى في الواقع إلى محدودية استخدام المبيدات ولأن هذه النتائج توائم التوجهات الحالية لتشجيع مكافحة الحيوية والطبيعية للآفات النباتية بهدف ترشيد استخدام المبيدات من خلال إتباع كل الوسائل المتاحة لمكافحة الآفات وصولاً إلى تحقيق الغاية المرجوة لإقامة وإعداد برامج للمكافحة المتكاملة باعتبارها إستراتيجية المستقبل لوقاية النباتات في بلادنا ، وفي ظل هذه الوضع ودعم استمرار عملية الحصر من المتوقع أن يصل أعداد ألفونا الحشرية إلى الضعف خلال السنوات القادمة.

3- في مجال مكافحة المتكاملة للآفات النباتية :

تولي وزارة الزراعة والري ممثلة بالادارة العامة لوقاية النباتات الأولوية القصوى للتقليل من استخدام المبيدات و إدخال طرق مكافحة صديقة للبيئة بما يعزز فعالية الأعداء الطبيعية المحلية للآفات الزراعية المتواجدة في البيئة الزراعية.

و بالرغم من عدم تنفيذ حزمة متكاملة لبرنامج مكافحة متكاملة للآفات لكل محصول حتى الآن، إلا أن هناك العديد من الخبرات و الأنشطة المنفذة في هذا المجال يمكن أن تكون مكونات و ركائز أساسية لإقامة وتنفيذ برامج إدارة متكاملة لآفات معينة على محاصيل محددة في المستقبل تبعاً للأهمية الاقتصادية .

و تعتبر مكافحة الحيوية للآفات الزراعية المكون الأساسي و الهام للمكافحة المتكاملة و في هذا الصدد بذلت الإدارة الجهود الحثيثة لإدخال برامج مكافحة الحيوية ضمن نشاطاتها و حققت العديد من المنجزات في هذا المجال كما قامت باستيراد العديد من الأعداء الحيوية للآفات النباتية من الخارج لتعزيز قدرات الأعداء الحيوية المحلية. حيث تم استيراد عشرة أنواع من الأعداء الحيوية عبر المركز الدولي للمكافحة البيولوجية في بريطانيا، ومن المعاهد والمراكز والجامعات في إيطاليا، وسوريا، وكينيا ، وباكستان وإدراجها ضمن برامج مكافحة الحيوية كأحد البدائل الممكنة والمتوفرة فعاليتها لمكافحة الآفات مما يساعد على الترشيد والتقليل من المكافحة الكيماوية باستخدام المبيدات، و لزال إكثار و تربية البعض منها في المختبر مستمر و يتم إطلاقها في المزارع والبساتين المستهدفة ضمن برامج مكافحة الحيوية.

جدول (1) يوضح الأعداء الحيوية التي تم استيرادها

العدو الحيوي	نوعه	البلد	الآفة المستهدفة
<i>Aphytus milnus</i>	طفيل	أمريكا	<i>Aonidiella aurantii</i>
<i>Copidosoma koehleri</i>	طفيل	أستراليا	<i>Phthorimemia operculella</i>
<i>Origius lepdus</i>	طفيل	أستراليا	<i>Phthorimemia operculella</i>
<i>Apanteles subandinus</i>	طفيل	أستراليا	<i>Phthorimemia operculella</i>
<i>Aphelinus mali</i>	طفيل	باكستان	<i>Eriosoma lanigerum</i>
<i>Neosiuus idaeus</i>	مفترس	باكستان	<i>Tetranychus urticae</i>
<i>Amblyseius idaeus</i>	مفترس	باكستان	<i>Tetranychus urticae</i>
<i>Pauesia antennata</i>	طفيل	باكستان	<i>Pterochloroides persicae</i>
<i>Cryptolaemus montrouzieri</i>	مفترس	سوريا	<i>Planococcus sp.</i>
<i>Leptomastix dactylopii</i>	مفترس	إيطاليا	<i>Planococcus sp.</i>

Pauesia

الطفيل

أ-

antennata

تم استيراد 300 حشرة من باكستان في عام 1997م وتم إكثاره واستخدامه في مكافحة حشرة المَن الأسود العملاق المعروف محلياً بمن القلف *Pterochloroides persicae* على أشجار اللوزيات والتفاحيات، حيث بلغ ما تم إنتاجه محلياً في المختبر في الفترة 1997-2004م (2055704 طفيل، ونثر منها (1565630) في المناطق المستهدفة من خلال تنفيذ 2096 زيارة ميدانية بواقع متوسط 140 زيارة في السنة أما الباقي من الطفيل وعدده 990 ألف تقريباً تم استخدامها في مواصلة واستمرار عملية التربيـه والإكثار في المختبر .
والنتائج المحققة من إدخال هذا الطفيل في برنامج مكافحة هذه الآفة تتضح في خفض كمية المبيدات المستخدمة لمكافحة هذه الآفة من 30 طناً في السنة الواحدة في السنوات 1994-1996م إلى 5 طن في السنة الأولى من بداية استخدام الطفيل 1997م وحالياً أقل من 250 لتر. كما أن نسبة الخسائر والأضرار الناجمة عن الإصابة انخفضت بشكل واضح في ظل المحافظة على حالة التوازن الطبيعي بين الآفة والطفيل على مدار السنة.

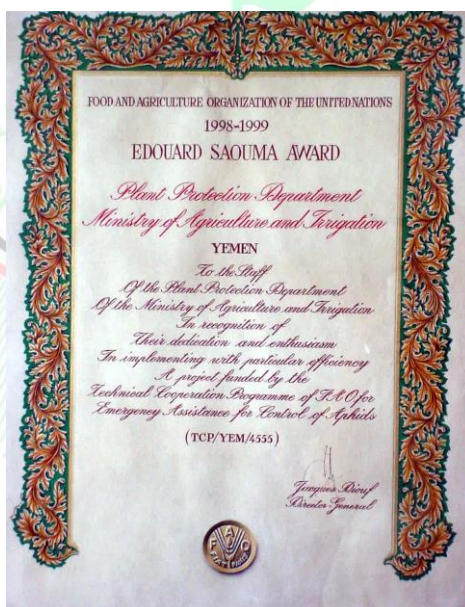


خروج الطفيل من مومية حشرة المَن



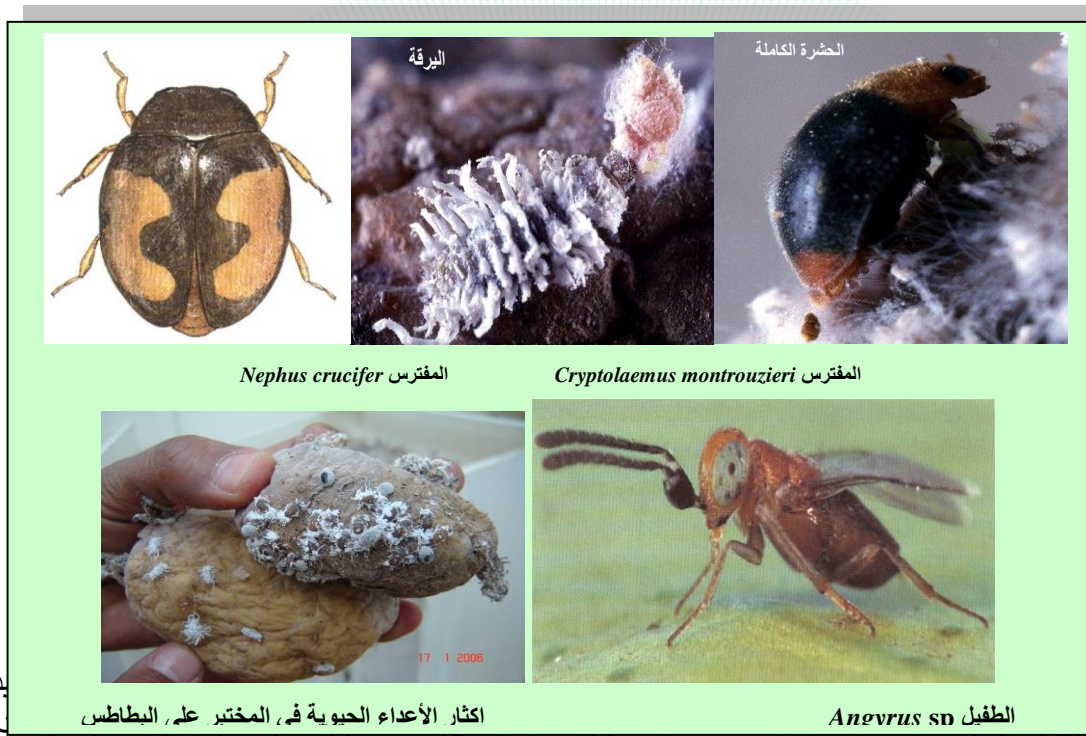
الطفيل *Pauesia antennata*

وتتويجاً للجهود التي بذلت و النجاح الكبير الذي حققته وزارة الزراعة والري ممثلة بالإدارة العامة لوقاية النبات في الدراسة والبحث والتطبيق لأسلوب مكافحة الحيوية للمَن الأسود باستخدام هذا الطفيل حصلت بلادنا على تقدير عالمي بفوزها بالجائزة العالمية لوقاية النباتات (جائزة ادوارد صوما) لعام 1998-1999م التي تنظمها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) كل عامين.



ب- المفترس *Cryptolaemus montrouzieri*

تم استيراد 50 حشرة من سوريا في عام 1999م و تم إكثاره محليا في المختبر و أنتج منه 123779 مفترس وتم نثرها في المناطق المستهدفة لمكافحة حشرة البق الدقيقي على الأعناب وغيرها من المحاصيل ونباتات الزينة. بالإضافة إلى ذلك تم خلال العامين 2003-2004م إدراج نوعين آخرين من المتطفلات والمفترسات - التي وجدت في البيئة المحلية وهي المفترس *Nephus crucifer* و الطفيل *Angyrus sp.* ضمن برامج التربية والإكثار في المختبر لدعم المفترس *Cryptolaemus montrouzieri* في مكافحة حشرة البق الدقيقي على الأعناب والجوافة و المانجو و الحمضيات ونباتات الزينة وغيرها. حيث تم إنتاج وإنزال 11330 من المفترس *Nephus crucifer* و 177416 من الطفيل *Angyrus sp.* في المناطق المستهدفة. وإجمالاً أوضحت النتائج المحققة من ذلك انخفاض كمية المبيدات التي كانت تستخدم سنوياً لمكافحة البق الدقيقي على الأعناب تحديداً ضمن الحملات الوطنية من أكثر من 6 طن سنوياً في الأعوام 1999-2002م إلى أقل من 250 لتر/كجم في 2003-2004م وهذا مما يؤكد أن الآفة وأعدائها الطبيعية والحيوية في حالة توازن طبيعي لا تشكل الإصابة التي تحدثها الآفة أهمية لمكافحةها بالمبيدات.



بذرية رقم
النباتية

إكثار الأعداء الحيوية في المختبر علم البطاطس

الطفيل Anevrus sn

تتولى الإدارة العامة للمصاحبة للنباتات والمنتجات النباتية المتداولة في حركة التجارة الدولية و تسهيل وتنظيم عملية تصدير واستيراد و عبور النباتات والمنتجات النباتية والمواد الأخرى الخاضعة للوائح الصحة النباتية. و توسيع نطاق التعاون في مجال منع انتقال الآفات مع الإرساليات النباتية و غيرها من البضائع المتداولة في التجارة الدولية و الإيفاء بالتزامات بلادنا المحددة في لاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية المتعلقة بوقاية النبات ومنها IPPC، SPS و WTO. و في سبيل تعزيز قدرات الحجر النباتي الذي يعتبر خط الدفاع الأول لوقاية النباتات في الحد من دخول الآفات النباتية المصاحبة للإرساليات النباتية المتداولة في التجارة الدولية إلى الجمهورية ومنع انتشار مثل تلك الآفات ما بين منطقة وأخرى داخل البلاد وانطلاقاً من ذلك أخذت الإدارة على عاتقها مهمة أن تكون جاهزية الحجر النباتي عاليه سواء كان ذلك في المنافذ البرية أو الجوية أو البحرية أو داخل البلاد نفسها وبالرغم من عدم تفهم الكثير لأهمية هذا المجال واجراءته الا أن كثير من الانجازات قد تحققت في هذا الجانب ، حيث انجزت الإدارة خلال الفترة من 2002 - 2007 م العديد من الاعمال التي تدعم القدرات الفنية للحجر النباتي على مستوى الجمهورية وتتمثل تلك الانجازات فيما يلي :

1- ادراكاً منها لأهمية وضرورة تغطية كافة المنافذ الجمركية الجوية والبرية والبحرية للجمهورية فقد تم خلال الفترة 2002 - 2007 انشاء اقسام للحجر النباتي في كل : منفذ البقع ، منفذ علب ، منفذ شحن ، منفذ الوديعه ، ميناء المكلا ، ميناء الحوايات بعدن ، مطار عدن ، مطار المكلاء ، مطار الحديدة اضافة الى بقية المنافذ التي تم تأسيس اقسام للحجر النباتي بها خلال السنوات الماضية وهي ميناء الحديدة ، ميناء عدن ، مطار صنعاء ، منفذ حرض ، مطار تعز ، كما عززت اعمال الحجر النباتي في تلك المنافذ بعدد 35 مفتش حجر نباتي تم تدريبهم بشكل جيد على تنفيذ اجراءات الحجر النباتي وفقاً للقانون ولائحته وعلى المفاهيم الحديثة للصحة النباتية ، وتطبيق اجراءات تحليل مخاطر الآفات

وفقاً للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية ، واتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية ، والبيئة العالمية للصحة النباتية ، والتقنيات الحديثة للتفتيش والكشف عن الافات الحجرية وطرق المعالجة والتطهير للرساليات النباتية وغيرها وذلك من خلال اشراكهم في عدد 27 دورة تدريبية وورش عمل اقليمية ودولية خارجية استفاد منها 30 متخصص ومفتش (موضح تفاصيلها في الملحق رقم 1) هذا بالإضافة الى اشراكهم في عدد 30 دورة تدريبية وورش عمل فنية داخلية متخصصة في المواضيع المشار اليها اعلاه استفاد منها 324 متخصص وقاية نبات ومفتش حجر نباتي (موضح تفاصيلها في الملحق رقم 2) ، كما قامت الادارة بتزويد تلك المنافذ بعد 7 محطات حجر نباتي متكاملة وكذا مكاتب لانجاز الاعمال اضافة الى تزويدها بمعظم الاجهزة والمعدات اللازمة لإجراء عمليات التفتيش والفحص للرساليات النباتية المستوردة او العابرة او المصدرة عبر تلك المنافذ (حيث سيتم التطرق لذلك بشئ من التفصيل في الموضوع المتعلق بالوضع الراهن) .

2- تم تنفيذ دراسة فنية لمعرفة حجم العمل وتقدير الاحتياجات المطلوبة لكل منفذ من المنافذ الجوية والبرية والبحرية كمرحلة أولى لمشروع المساهمة في انشاء محطات الحجر النباتي والبيطري في المنافذ الجمركية للجمهورية بتمويل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية حيث تم بموجبها إعداد وتجهيز التصاميم والرسومات الهندسية النمطية لمحطات الحجر النباتي في 2001م وتحديد احتياجات كل منفذ من معدات واجهزة الفحص والتفتيش والمراجع العلمية والتدريب

3- على ضوء التصاميم الهندسية النمطية المتكاملة بدأت الادارة في انشاء وتشيد وتجهيز محطات الحجر النباتي في المنافذ الجمركية للجمهورية خلال الفترة 2003 – 2007 م وعلى النحو التالي :

ا- انشاء مبنى محطة الحجر النباتي بمنفذ حرص (الطوال) بتكلفة تقديرية مبلغ سبعة عشر مليون وخمسمائة الف ريال ، كما تم تآثيث وتجهيز مبنى المحطة بالآاث والتجهيزات المكتبية والمعدات والاجهزة المخبرية باجمالي مبلغ وقدره سبعة مليون وخمسمائة الف ريال (بدعم حكومي فيما يتعلق بالآاث ، اما فيما يتعلق بمعدات واجهزة الفحص والتفتيش بدعم من مشروع دعم قدرات الصحة النباتية في اليمن الذي مولته منظمة الاغذية والزراعة ، ومشروع المساهمة في انشاء محطات الحجر النباتي والبيطري في المنافذ الجمركية للجمهورية الممول من المنظمة العربية للتنمية الزراعية) .



مبنى محطة الحجر النباتي بمنفذ الطوال البري

ب- انشاء مبنى محطة الحجر النباتي بميناء الحديدة بتكلفة تقديرية مبلغ اثنين وعشرين مليون وخمسمائة الف ريال ، كما تم تآثيث وتجهيز مبنى المحطة بالآاث والتجهيزات المكتبية والمعدات والاجهزة المخبرية باجمالي مبلغ وقدره سبعة مليون وخمسمائة الف ريال (بدعم حكومي فيما يتعلق بالآاث ، اما فيما يتعلق بمعدات واجهزة الفحص والتفتيش بدعم من مشروع دعم قدرات الصحة النباتية في اليمن الذي مولته منظمة الاغذية والزراعة ، ومشروع المساهمة في انشاء محطات الحجر النباتي والبيطري في المنافذ الجمركية للجمهورية الممول من المنظمة العربية للتنمية الزراعية) .



مبنى محطة الحجر النباتي م بميناء الحديدة

ج - انشاء مبنى محطة الحجر النباتي بميناء عدن بتكلفة تقديرية مبلغ اثنين وعشرين مليون وخمسمائة الف ريال ، كما تم تانيث وتجهيز مبنى المحطة بالاثاث والتجهيزات المكتبية والمعدات والاجهزة المخبرية باجمالي مبلغ وقدره سبعة مليون وخمسمائة الف ريال (بدعم حكومي فيما يتعلق بالاثاث ، اما فيما يتعلق بمعدات واجهزة الفحص والتفتيش تم توفيرها من مشروع دعم قدرات الصحة النباتية في اليمن الذي مولته منظمة الاغذية والزراعة ، ومشروع المساهمة في انشاء محطات الحجر النباتي والبيطري في المنافذ الجمركية للجمهورية الممول من المنظمة العربية للتنمية الزراعية) .



مبنى محطة الحجر النباتي م / عدن

د- انشاء مبنى محطة الحجر النباتي بمنفذ البقع بتكلفة تقديرية مبلغ اربعة واربعون مليون وخمسمائة الف ريال بتمويل من الهيئة العامة لتطوير المناطق الشمالية ، كما تم رصد مبلغ عشرة مليون ريال ضمن الميزانية الاستثمارية للوزارة للعام 2009 وذلك لتانيث وتجهيز مبنى المحطة .



مبنى محطة الحجر النباتي بمنفذ البقع البري

هـ - انشاء مبنى محطة الحجر النباتي بمنفذ علب بتكلفة تقديرية مبلغ خمسة وثلاثون مليون ريال بتمويل من الهيئة العامة لتطوير المناطق الشمالية ، كما تم رصد مبلغ عشرة مليون ريال ضمن الميزانية الاستثمارية للوزارة للعام 2009 وذلك لتانيث وتجهيز مبنى المحطة .



مبنى محطة الحجر النباتي بمنفذ علب البري

و- انشاء مبنى محطة الحجر النباتي بمنفذ شحن بتكلفة تقديرية مبلغ خمسة وعشرون مليون ريال بتمويل من ايفاد عبر مشروع التنمية الريفية بالمهرة ، كما تم انزال اعلان المناقصة الخاصة بتأثيث وتجهيز مبنى المحطة خلال شهر يونيو 2008 م ضمن نفس المشروع .



مبنى محطة الحجر النباتي بمنفذ شحن البري

ز- انشاء مبنى للحجر النباتي بمنفذ الوديعة ضمن المباني الاخرى التي حددت في مناقصة انشاء منفذ الوديعة خلال العام 2004 كون تصميم المنفذ دولي ، وتم رصد مبلغ خمسة مليون ريال ضمن الميزانية الاستثمارية للوزارة للعام 2009 وذلك لتأثيث وتجهيز المبنى .

4. تمت موافقة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بموجب مذكرتها رقم 4848 بتاريخ 2003/7/6 م على تمويل مشروع المساهمة في انشاء محطات الحجر النباتي والبيطري في المنافذ الجمركية للجمهورية وفقاً للأنشطة المحددة في وثيقة المشروع التي تم اعدادها من قبل الادارة العامة لوقاية النبات ومراجعتها من قبل المنظمة ، وذلك بمبلغ وقدره 170500 دولار امريكي لمدة ثلاث سنوات وقد ساهم المشروع في دعم قدرات الحجر النباتي والبيطري في المنافذ من خلال تمويلة إعداد وتجهيز التصاميم والرسومات الهندسية النمطية لمحطات الحجر النباتي والبيطري ، وكذا التدريب الداخلي لعدد 16 مفتش حجر نباتي والتدريب الخارجي لعدد 16 مفتش حجر نباتي من مختلف المنافذ و3 اخصائي وفني من مختبر الحجر النباتي في جمهورية مصر العربية ، اضافة الى توفيره للمراجع العلمية ، وتوفير لاجهزة ومعدات الفحص والاختبار بمبلغ 63000 دولار امريكي والتي تم توزيعها بعض منها على المختبر المركزي للصحة النباتية واقسام الحجر النباتي في المنافذ الجوية والبرية والبحرية لدعم قدرات الفحص والاختبار لعينات الارساليات المستوردة والمصدرة ولا زال متبقي كمية منها في مخازن الادارة لدعم قدرات الحجر النباتي في المنافذ التي سيتم تأثيثها وتجهيزها خلال العام 2009 م.

5. تم التوقيع على وثيقة مشروع لدعم قدرات الصحة النباتية في اليمن TCP/YEM/3005 (T) ضمن برامج المساعدة الفنية التي تمويلها منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة في شهر ديسمبر 2004 وذلك بمبلغ وقدره 227000 دولار امريكي لفترة 18 شهر تبدأ من شهر ديسمبر 2004 وتنتهي في شهر مايو 2006 م ساهم المشروع المذكور بالفعل في دعم قدرات الحجر النباتي في بلادنا من خلال ايفاد خبراء في مجال الصحة النباتية وخبراء قانونيين عملوا على تعديل قانون الحجر النباتي بما يتلائم مع النص المعدل الجديد للاتفاقية الدولية لوقاية النبات ، ومع اتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بتطبيق تدابير الصحة النباتية الـ SPS ، كما ساهم الخبراء المذكورين في تدريب المختصين في وقاية النبات ومفتشي الحجر النباتي على المفاهيم العالمية الجديدة لوقاية النباتات مثل ((تحليل مخاطر الافات النباتية ، البيئة العالمية للصحة النباتية ، المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية ، الاجراءات المعاصرة للصحة النباتية ، الاتفاقية الدولية ذات الصلة

بالصحة النباتية ، تبادل المعلومات المتعلقة بالصحة النباتية)) ، كما ساهم المشروع جزئياً في تثبيت قواعد المسح الدوري للآفات النباتية من خلال توفير بعض معدات وادوات المسح ، وتوفير مبلغ لتنفيذ مرحلة أولى للمسح ، وكذا تصميم برنامج إلكتروني لقاعدة بيانات الآفات الموجودة في اليمن طبقاً للمعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية ، كما ساهم المشروع في توفير أجهزة ومعدات الفحص والاختبار والمحاليل الكيميائية والكواشف وأنواع البيئات الغذائية اللازمة لأجراء عمليات العزل والتحضير المخبري لعينات النباتات والمنجفات النباتية التي تحتاج الى ذلك ، وذلك بمبلغ 51000 دولار أمريكي والتي تم توزيعها على المختبر المركزي للصحة النباتية وأقسام الحجر النباتي في المنافذ الجوية والبرية والبحرية لدعم قدرات الفحص والاختبار لعينات الارساليات المستوردة والمصدرة .

6. انجزت الادارة مجموعة من ادلة الحجر النباتي المستندة على المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية والتي ساهمت في تطوير اعمال الحجر النباتي من خلال مساعدة المفتش على الحصول على الخطوات المنتظمة للتفتيش على الارساليات مما يسهل عليه سرعة اتخاذ القرار ، اضافة الى مساعدة المستوردين والمصدرين على تسهيل الحصول على الخدمات التي تقدمها الادارة العامة لوقاية النبات لهم على مستوى المركز والمنافذ الجمركية للجمهورية ، كما تساهم تلك الادلة في تسهيل مهمة المختصين في تدريب مفتشي الحجر النباتي وتتكون تلك المجموعة من الادلة من :

ا- دليل تفتيش الارساليات النباتية المستوردة الى الجمهورية .

ب- دليل منح تصريح الحجر النباتي لاستيراد الارساليات النباتية .

ج - دليل خدمات الحجر النباتي للمستوردين والمصدرين .

د- دليل تدريب مفتشي الحجر النباتي .

7. عملت الإدارة على تفعيل الأنشطة والبرامج المتعلقة بالاتفاقية الدولية لوقاية النبات IPPC من خلال :

أ- المشاركة في فعاليات اجتماع هيئة تدابير الصحة النباتية روما - إيطاليا خلال الفترة 2005 - 2008.

ب- المشاركة في الاجتماعات الإقليمية الخاصة بمراجعة المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية القاهرة-مصر

خلال الفترة 2002 - 2011 م

ت- المشاركة في اجتماعات لجنة المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية روما -إيطاليا خلال الفترة 2006 -

2011 م .

ث- المشاركة في إعداد ومراجعة واعتماد المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية محليا وإقليميا ودوليا

ج- تبادل المعلومات مع سكرتارية الاتفاقية الدولية لوقاية النبات IPPC والدول الأعضاء بها .

ح- تعيين محررين لإدخال كافة المعلومات المتعلقة بتشريعات وقاية النبات في النافذة الخاصة ببلادنا على الموقع

الدولي للصحة النباتية على شبكة الانترنت التابع لسكرتارية الاتفاقية الدولية لوقاية النبات IPPC ومراجعتها

بشكل مستمر ، والإطلاع على آخر المستجدات في مجال وقاية النبات لا سيما منها ما يتعلق بالمعايير الدولية

للصحة النباتية .

خ- تطبيق المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية .

8. عملت الإدارة على إنجاز العديد من الأعمال المتعلقة بمفاوضات اليمن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من

خلال إنجاز:

1- تعبئة الاستبيان الخاص بتصاريح الاستيراد والمقدم من أعضاء المنظمة عبر مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية .

2- إعداد تصور متكامل عن متطلبات إنشاء وتشغيل نقطة الاستفسار والإخطار الفرعية لاتفاقية تطبيق تدابير

الصحة والصحة النباتية SPS لمنظمة التجارة العالمية ، والتي سنشاء في وزارة الزراعة والري إضافة إلى

إعداد آلية عمل تلك النقطة والميزانية التشغيلية اللازمة لها.

3- الإجابة على الأسئلة والاستفسارات المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عبر مكتب

الاتصال والتنسيق مع المنظمة.

4- تقديم القائمة النهائية للمساعدات الفنية المطلوبة لبلادنا لتطبيق اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية SPS

لمنظمة التجارة العالمية إلى سكرتارية المنظمة عبر مكتب الاتصال والتنسيق .

5- تقديم خطة العمل النهائية الخاصة بتطبيق اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية SPS لمنظمة التجارة العالمية

إلى سكرتارية المنظمة عبر مكتب الاتصال والتنسيق .

- 6- إنشاء نقطة الاستفسار والإخطار الفرعية لاتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية SPS لمنظمة التجارة العالمية في الإدارة العامة لوقاية النبات والحصول على تمويل جزئي لتجهيزها من قبل مشروع تنمية المعلومات التسويقية الممول من الاتحاد الأوروبي.
- 7- إعداد قائمة السلع النباتية المقيدة والمحظورة طبقاً لأنظمة المنظمة.
- 8- المساعدة في إعداد قائمة العرض السلعي .

في مجال تداول المبيدات وحماية البيئة :

- تتولى الإدارة العامة لوقاية النبات مسؤولية تنفيذ قانون تنظيم تداول مبيدات الآفات النباتية رقم (25) لعام 1999م ولائحته التنفيذية رقم (10) لعام 2002 وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم 4 لسنة 2011 م ، والقرارات الصادرة بشأنه، والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية الخاصة بذلك ومن أهم أنشطة الإدارة في هذا المجال ما يلي:
- 1- تسجيل مبيدات الآفات النباتية من خلال الخطوات التالية:
 - استلام ومراجعة الملفات الخاصة بوثائق التسجيل.
 - تحليل عينات المبيد المراد تسجيلها .
 - تنفيذ التجارب الحقلية للمبيدات المراد تسجيلها .
 - إصدار شهادات التسجيل.
- 2- منح تصاريح الاستيراد لمبيدات الآفات النباتية وإصدار شهادات الإفراج على المبيدات المستوردة على ضوء نتائج و شهادات التحليل الخاصة بمطابقة النوعية للمبيدات.
- 3- تحليل نسبة متبقيات بعض مجاميع المبيدات في المحاصيل الزراعية حسب الإمكانيات المتوفرة
- 4- تنفيذ حملات الرقابة والتفتيش على محلات تداول المبيدات.
- 5- منح تراخيص مزاولة مهنة تداول مبيدات الآفات النباتية .
- 6- وضع المواصفات الخاصة باستيراد مبيدات الآفات النباتية واليات الرش.
- 7- تنفيذ البرامج الخاصة بالاختبارات الحقلية لفعالية المبيدات وكفاءة آليات الرش.
- 8- تقدير احتياجات البلاد السنوية من المبيدات وآليات مكافحة.
- 9- الحد من مخاطر المبيدات وآثارها السامة على صحة الإنسان و الحيوان والبيئة وحماية الأعداء الطبيعية والحشرات الاقتصادية من خلال إدخال بدائل للمبيدات و تطوير برامج مكافحة متكاملة لمكافحة الآفات.
- 10- تنفيذ البرامج التدريبية الخاصة بتداول مبيدات الآفات النباتية .
- 11-

وفي سبيل ضمان السلامة وتفاذي مخاطر وأضرار المبيدات و بما يضمن تطبيق قانون تداول مبيدات الآفات النباتية تم في عام 1994م إنشاء وتشغيل المختبر المركزي لتحليل المبيدات لمراقبة النوعية طبقاً للمواصفات القياسية والمعتمدة من منظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية وبذلك أصبح من اليسير الرقابة على حركة المبيدات التي يتم دخولها إلى البلاد عبر الاستيراد الرسمي حيث لا يتم الإفراج عن أي شحنة من المنفذ الجمركي والسماح لها بالدخول إلا بعد إجراء تحليل عينات منها ترسل معززة بمحضر رسمي من المنفذ إلى المختبر وبموجب شهادة تحليل تثبت سلامتها ومطابقتها للنوعية وصلاحيته للاستخدام ما لم ترفض ويعاد تصديرها إلى بلد المنشأ.

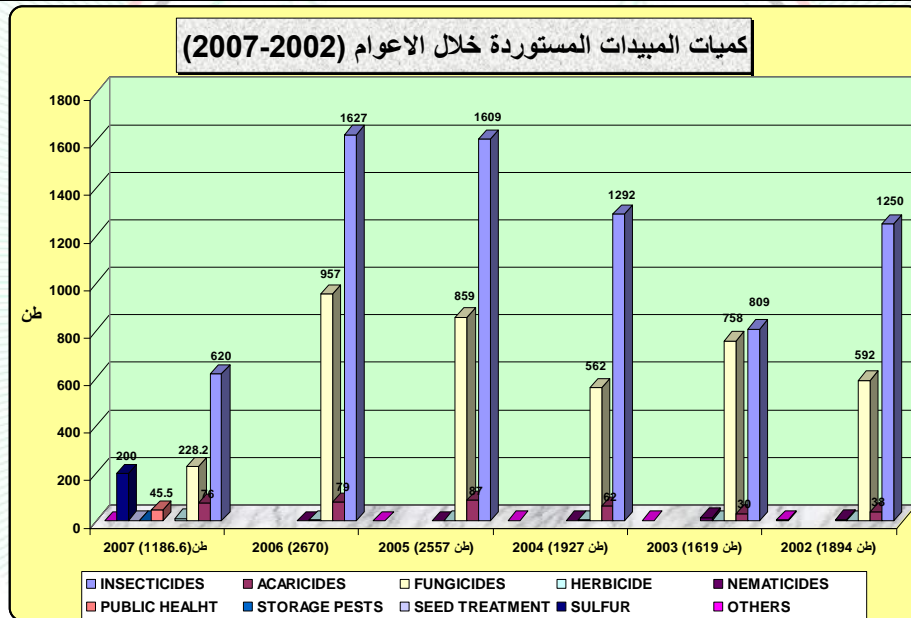
وإجمالي ما تم تحليله من عينات المبيدات الواردة والمتداولة في المختبر حتى نهاية عام 2008 م قد بلغ (4498) عينة .



مختبر تحليل جودة ونوعية مبيدات الافات النباتية

أما بالنسبة لكميات وأنواع المبيدات المستوردة خلال الفترة 2002-2007 بالطن موضحة في الجدول التالي :

No.	Type	2002	2003	2004	2005	2006	2007
1	INSECTICIDES	1250	809	1292	1609	1627	620
2	ACARICIDES	38	30	62	87	79	76
3	FUNGICIDES	592	758	562	859	957	228.2
4	HERBICIDE	3	3.5	5.5	2	5.5	12
5	NEMATICIDES	7	16	2	0	1.5	
6	PUBLIC HEALHT						45.5
7	STORAGE PESTS						2
8	SEED TREATMENT						2.2
9	SULFUR						200
10	OTHERS	4	2.5	3.5	0		0.7
	TOTAL	1894 t.	1619 t.	1927 t.	2557 t.	2670 t.	1186.6 t.



- وعملت الادارة العامة لوقاية النبات حالياً على تطوير المختبر وتزويده باجهزة ومعدات تحليل حديثة ومواد قياسية ومحاليل كيميائية بمبلغ 250 الف دولار من صندوق دعم الانتاج الزراعي والسمكي .
- وفي سبيل تعزيز اعمال الرقابة على الاستخدام العشوائي للمبيدات على المحاصيل الزراعية من خلال تحليل وكشف نسب متبقيات المبيدات في المحاصيل الزراعية ومكونات البيئة (التربة ، الهواء ، الماء) و مدى مطابقتها للحدود القصوى لمتبقيات المبيدات (MRL) المعمول بها دولياً قامت الادارة العامة بأنشاء مبنى مختبر الأثر المتبقي للمبيدات بتمويل من الحكومة في عام 2000 م على ضوء الدراسات والمخططات التي أعدتها منظمة (GTZ) بحسب المواصفات العالمية للمختبرات المماثلة. كما تم عمل دراسة فنية للأجهزة والمعدات المطلوبة لتشغيل المختبر من قبل خبير ألماني متخصص في هذا المجال وتمثل مهام المختبر بالتالي:
- تحليل الأثر المتبقي للمبيدات على المحاصيل الزراعية لغرض تسجيل المبيد.
- تحليل الأثر المتبقي للمبيدات على المحاصيل الزراعية لغرض الرقابة والتفتيش في الأسواق المحلية والمزارع.
- تحليل الأثر المتبقي للمبيدات على المحاصيل الزراعية لغرض الاستيراد والتصدير.

وقد تم تجهيز المختبر بالمعدات والأجهزة وفي الوقت الحالي يعمل المختبر بكفاءة عالية، كما تم تزويد المختبر مؤخراً بجهاز GC-MS باجمالي مبلغ وقدره سبعة وعشرون مليون ريال من صندوق تشجيع الانتاج الزراعي

والسمكي، كما تم توفير اجهزة ميدانية محمولة يمكن بواسطتها الكشف على متبقيات المبيدات في المنتجات الزراعية في الحقول والاسواق وذلك بتمويل من مشروع حوض صنعاء الذي مول ايضاً شراء جهاز كوموتجراف غازي للمختبر ومحاليل بما قيمته 100 الف دولار امريكي .



مختبر الأثر المتبقي للمبيدات

في مجال حماية البيئة :

قامت وزارة الزراعة والري ممثلة بالإدارة العامة لوقاية النبات خلال الفترة 1984-2004م بحصر وتصنيف وجمع وإعادة تعبئة 462 طن من المبيدات القديمة المهجورة والمواد الملوثة بها التي تراكمت معظمها منذ أربعينيات القرن الماضي في أكثر من 40 موقعا بمختلف مناطق محافظات الجمهورية، بما في ذلك التخلص من المبيدات المدفونة في الحقل رقم (27) مزرعة سررد الإنتاجية وكذا المبيدات المنتهية الصلاحية التي جمعت من الأسواق من خلال حملة التفتيش التي نفذتها الوزارة بالتعاون مع قطاع مكافحة التهريب بمصلحة الجمارك عامي 2000م، 2001م، حيث تم نقلها إلى بريطانيا تباعا على مراحل خلال الأعوام 1996، 2002، 2004م لحرقها في أحد المحارق المتخصصة التابعة للشركتين اللتين نفذتا المشروعين ريكام وشانكس البريطانيتين تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة، وفي بداية عام 2004م تم أيضا تنفيذ المعالجة الحيوية محليا للـ 200 طن التربة الملوثة بنسب متوسطة وقليلة في نفس الحفرة التي نزع منها بمزرعة سررد وتمت المتابعة لتنفيذ إغراق الموقع بالماء وأخذ العينات وإرسالها للتحليل في الخارج وفقا للبرنامج المعد لذلك حيث أوضحت النتائج نجاح المعالجة وعلى ضوءه تم ردم الموقع وانتهاء أعمال المشروع في بداية هذا العام 2005م.

وقد بلغت التكلفة في المرحلة الأولى 1.75 مليون دولار أمريكي بتمويل أجنبي من حكومتي هولندية وألمانيا إضافة إلى ثلاثة ملايين ريال كتمويل محلي . بينما المرحلة الثانية 1.3 مليون دولار أمريكي بتمويل أجنبي من خلال القروض والمساعدات من البنك الدولي وصندوق الإيفاء والحكومة الهولندية، إضافة إلى مليوني ريال كتمويل محلي . وقد تم تحقيق إنجاز هذا المشروع الحيوي الهام بعد مرور ما يزيد عن عشرون عاماً من العمل المتواصل والدعوب دون كلل أو ملل، وبذلك تعتبر اليمن أول دولة عربية بل أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تمكنت من التخلص من مخزونها من المبيدات المهجورة والمنتهية والمواد الملوثة بها.

كما أن المؤشرات في تقارير نتائج الجرد للتسعة الأنواع من المبيدات العضوية الثابتة المحرمة دولياً والتي شملتها إتفاقية استوكهولم الذي جرى تنفيذه بالتعاون مع الهيئة العامة لحماية البيئة ومكاتب الزراعة والجهات ذات العلاقة بالمحافظات خلال الفترة ابريل - سبتمبر 2004م في إطار تفعيل اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة المحرمة دولياً حيث تضمنت تلك النتائج والمؤشرات بمجملها التأكيد على خلو البلاد منها، كون المشروعين سألقي الذكر قد تضمننا ترحيل كميات ضخمة منها.

وبالإضافة إلى ذلك تم تنفيذ عدد من الدراسات الهامة ذات الطابع البيئي والمتعلقة بالمؤشرات الحيوية لتأثير المبيدات وكذا اختبار نشاط انزيم الكولين استريز لتقييم حالات التسمم بالمبيدات الفسفورية العضوية ولكن بما فيه الأكثر استخداماً في بلادنا وذلك بفحص عينات من الدم لعدد 288 شخص تشمل 8 فئات من الناس أوضحت أن 8% من افراد العينة (عمال رش ومخزنين) في حالة تستوجب عدم تعاملهم مع المبيدات ، كما جرى في نفس الوقت اختبار عينات من المنتجات النباتية ومنها القات للكشف عن الآثار المتبقية من المبيدات . لتفسير العلاقة بين فئتي عمال الرش (المزارع) والمخزنين

حيث تبين أن نسبة متبقيات المبيدات لبعض عينات القات تصل إلى اربعة أضعاف الحد المسموح بتناوله مقارنة بالسلطة أو الخضروات التي تأكل طازجة في المانيا لإعتبارات أن القات لا يوجد ولا يستخدم في المانيا ، وهذا مما يدل على أن المزارع يقوم برش القات وقطفه قبل إنقضاء فترة الأمان المحددة غالباً بـ 2-3 أسابيع تبعاً لنوع المبيد وكما أكدت ذلك المسوحات الميدانية التي أجريت في مناطق مختلفة بمحافظات صنعاء واب وتغز عام 1994م .

في مجال الدراسات والبحوث والإرشاد الوقائي :

- تم تنفيذ أكثر من 35 دراسة وبحثاً على أهم المشاكل الوقائية مثل (النمل الأبيض، ظاهرة تبقع ثمار الموز، اصفرار البطيخ ، التقرح البكتيري على الحمضيات، الحشرات القشرية، آفات المحاصيل البستانية، اقتصاديات وقاية النبات، المن، المبيدات، الحجر النباتي، آفات المخازن، النيماطود، الجراد الصحراوي و غيرها) .

- تم تدريب وتأهيل 150 فنياً و مهندساً في مجالات الوقاية المختلفة محلياً وخارجياً.

- في مجال الندوات والمؤتمرات تم إقامة و المشاركة في أكثر من 250 ندوة ومؤتمر و ورشات عمل ولقاء خارجي ومحلي وإقامة 170 يوماً حقلياً استفاد منه 2400 أسرة زراعية.

- تم إقامة 75 دورة تدريبية للمرشدين الزراعيين والتعاونيين بما في ذلك مرشحات تنمية المرأة الريفية وبائعي المبيدات.

- تم تنفيذ 15 حملة للتوعية بالتنسيق والتعاون مع الجمعية اليمنية لتجار المواد الزراعية والقطاع الخاص بالإضافة إلى المشاريع والتعاون الفني مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العربية وإتفاقيات استوكهولم وروتterdam بالإضافة إلى البرامج الإقليمية بشأن الجراد الصحراوي ومنع استيطان ذبابة ثمار الخوخ عن الاستخدام الآمن للمبيدات في الأسواق الأسبوعية وعبر حلقات العمل المنفذة في محافظات ، تغز ، صنعاء، الحديدة، حضرموت ، ذمار ، عمران ، ابين، لحج، صعدة، حجة، شبوه في مختلف المجالات المتخصصة المتعلقة بوقاية النبات إضافة إلى عقد دورة تدريبية متخصصة ونوعية لـ (40) طبيباً من مختلف مستشفيات الجمهورية في عموم المحافظات في مجال التعرف بالآثار السلبية للمبيدات وطرق معالجة حالة التسمم بالتعاون مع مجموعة شركة العاقل التجارية و منظمة صحة النبات CropLife.

في مجال الحملات الوطنية لمكافحة الآفات الوبائية المهاجرة :

تم تطوير القدرات والكفاءات من خلال التدريب والتأهيل وتوفير الآليات والمعدات الحديثة وإدخال نظام ووسائل التنبؤ الحديثة لمراقبة الجراد الصحراوي والإنذار المبكر لحشرة الجدمي كما تم تكوين وحدات مكافحة وتأهيل وتدريب العاملين في مختلف المحافظات عن أعمال المكافحة وتوفير أسطول كبير من آليات المكافحة للرش الرذاذي سعة 600 لتر والمتناهي في الصغر (نوع ميكرون وميكرونيير) المحمولة على سيارات إضافة إلى توفير آليات المكافحة المجرورة والظهرية وبأحجام مختلفة.

كما تم توزيع عدد من تلك الآليات سعة 600 لتر محملة على السيارات على إدارات الوقاية في المكاتب والمشاريع والهيئات الزراعية في مختلف محافظات الجمهورية لغرض مساعدة المزارعين في مكافحة الآفات وتسهيل تنفيذ حملات المكافحة للآفات الوبائية والمهاجرة في وقت مبكر وبأقل جهد وتكلفة.



هذا وقد بلغ إجمالي اشجار اللوزيات والتفاحيات التي تم مكافحة أفة من القلف عليها في مختلف محافظات الجمهورية في الفترة من 2002 حتى 2007 م (2535590) شجرة إستفاد منها (93719) مزارعاً.

في مجال الجراد الصحراوي

يتولى المركز الوطني لمراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي بالإدارة العامة لوقاية النبات مهام مراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي على المستوى الوطني والمشاركة في الجهود الخاصة بذلك على المستويين الإقليمي والدولي، و تطوير وتحسين طرق مراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي مع التركيز على أساليب المكافحة المتكاملة وحماية البيئة بالتعاون مع الهيئات والبرامج المتخصصة التابعة لمنظمة الفاو و مراكز الجراد في دول إقليم المنطقة الوسطى.

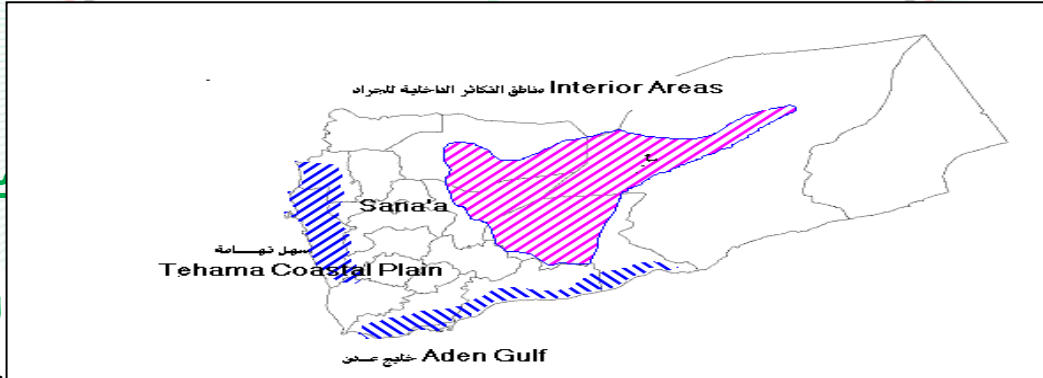


المسوحات المشتركة على الحدود اليمنية السعودية



عملية المسوحات الميدانية للجراد الصحراوي

مناطق تكاثر الجراد الصحراوي الشتوية والصيفية في اليمن



الوضع
الأداء

أولا :
1-1

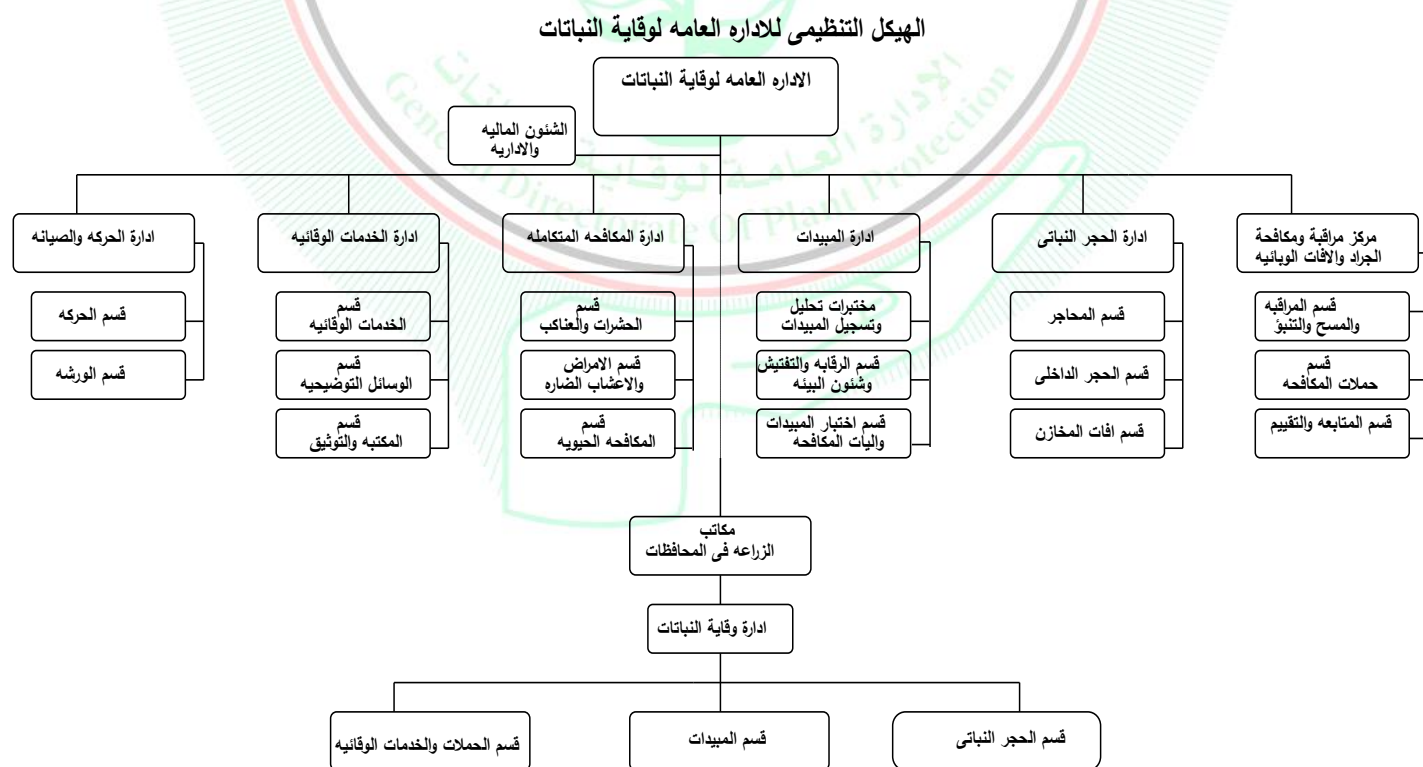
أنشئت الإدارة العامة لوقاية النبات في عام 1984م كإحدى الإدارات العامة التابعة لوزارة الزراعة والري وأسند إليها تنفيذ (18) مهمة تتمثل فيما يلي :-

- وضع الخطط والبرامج الخاصة بتحسين وتطوير وقاية النبات وحماية البيئة والإشراف على تنفيذها .
- تقديم المقترحات الخاصة بالمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث الناتج عن استخدام المبيدات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
- اقتراح القواعد المنظمة لوقاية النبات وحماية البيئة ومتابعة تنفيذها .
- الإشراف على أعمال وقاية النبات في مختلف مناطق الجمهورية .
- اقتراح إنشاء المشاريع والمراكز الإقليمية لوقاية النبات في المناطق البيئية المختلفة .
- إنشاء وتشغيل المعامل والمختبرات وحدائق العزل النباتي والمحطات الخاصة بوقاية النباتات .
- الإشراف والتفتيش على تداول واستخدامات مبيدات الآفات النباتية والموافقة على منح التراخيص الخاصة لمزاولة مهنة الاتجار بها طبقا للقوانين والنظم .
- تقدير حاجة البلاد السنوية من المدخلات الوقائية ودراسة طلبات تراخيص الاستيراد في ضوء نتائج التجارب البحثية والتطبيقية وبالتنسيق مع الجهات ذات علاقته .
- إجراء تجارب تطبيقية على مبيدات الآفات واليات المكافحة لاختيار أكثرها فاعليه واقتصادية وأمانا .

- مراقبة صلاحية المواد ووسائل مكافحة والمخازن الخاصة بها واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحقيق شروط السلامة العامة والمحافظة على البيئة .
- القيام بالمسوحات الدورية والحصر التصنيفي للآفات النباتية وتوثيق أماكن انتشارها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة
- تنظيم وتنفيذ برامج التدريب والتأهيل في مجال وقاية النباتات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
- ألا ساهم في الدراسات والتجارب الخاصة بالمكافحة المتكاملة للآفات بغرض الحد من التوسع في استخدام المبيدات .
- الرقابة على المستورد من التقاوي والبذور والشتلات من مصادر مختلفة لضمان خلوها من الآفات الزراعية وذلك طبقاً لقانون الحجر الزراعي ولوائحه التنفيذية .
- مراقبة حركة الآفات المهاجرة والتنبيه بظهورها والإعداد المسبق لحملات مكافحتها بالتنسيق مع الجهات المعنية داخليا وخارجيا
- إعداد الكتيبات والنشرات الإرشادية والوسائل الإيضاحية الخاصة بوقاية النباتات ومتابعة نتائج البحوث المحلية والعالمية للاستفادة منها .
- التنسيق مع الهيئة العامة للبحوث لإعداد البحوث الخاصة بوقاية النباتات .
- الرقابة على المصدر من الخضار والفواكه وإصدار شهادة الحجر الصحي لها طبقاً للقواعد المنظمة لذلك .

ويتكون الهيكل التنظيمي للإدارة الهامة لوقاية النبات من الإدارات التالية :

- 1- إدارة الحجر النباتي
- 2- إدارة المكافحة المتكاملة للآفات
- 3- إدارة المبيدات
- 4- إدارة الحملات الوطنية
- 5- مركز مراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي
- 6- إدارة الخدمات والإرشاد الوقائي
- 7- إدارة الخدمات الإدارية
- 8- الإدارة المالية



أدركت الإدارة بأن الهيكل التنظيمي الحالي للإدارة العامة لوقاية النبات لم يعد يلبي متطلبات التوجهات الرامية إلى مواكبة التحولات المحلية الحالية في اليمن والمتمثلة في التوجه نحو الحكم المحلي ، وكذا المتغيرات الإقليمية المتمثلة في انضمام اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي ، هذا بالإضافة إلى المتغيرات الدولية الرامية إلى تحرير التجارة والمفاوضات التي تبذل للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية - ومتطلبات الإيفاء بالتزامات اليمن المحددة في الاتفاقيات الدولية ذات لا سيما منها الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والتي تنص المادة الرابعة منها بأن على الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية إنشاء منظمات وطنية لوقاية النباتات محدده مهامها في 20 مهمة لم يتم التطرق إليها لا من قريب ولا بعيد في المهام الخاصة بالإدارة العامة لوقاية النبات المشار إليها بعالية الأمر الذي أدى إلى توجيه الانتقاد المستمر من قبل سكرتارية الاتفاقية لبلادنا لعدم الالتزام بنصوص الاتفاقية والإيفاء بالتزامات ، وقد تم تدارك هذا الأمر بتضمين المهام المناطة بالمنظمات الوطنية لوقاية النبات المحددة في المادة الرابعة من الاتفاقية في المهام الجديدة للإدارة العامة لوقاية النباتات المتضمنة في اللائحة التنظيمية الجديدة لوزارة الزراعة والري التي صدرت مؤخراً بالقرار الجمهوري رقم 160 لسنة 2008 م وتحديد في المادة رقم (14) من اللائحة المذكورة والتي حددت بـ 21 مهمة تتمثل في :

1. اقتراح السياسات ووضع الخطط والبرامج الخاصة بتحسين وتطوير وقاية النباتات وحماية البيئة ومتابعة تنفيذها.
2. وضع خطط وبرامج مكافحة السنوية والموسمية المتكاملة ومتابعة وتقييم مستوى تنفيذها قياساً بالأهداف المحددة لها.
3. الاستفادة من نتائج الأبحاث في مجال وقاية النباتات التي يتم التوصل إليها داخل الجمهورية وخارجها والتنسيق مع الإدارة العامة للإرشاد والتدريب الزراعي والجهات الأخرى ذات العلاقة من أجل إيصالها للمزارعين بكافة الوسائل النظرية والتطبيقية .
4. المساهمة مع الإدارات المختصة في اقتراح برامج التدريب في مجال مكافحة الآفات والأمراض الزراعية والحجر النباتي بغرض تأهيل الكوادر الوطنية في هذا المجال.
5. اقتراح القواعد وتقديم المقترحات الخاصة بالمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث الناتج عن استخدام المبيدات لتلافي مخاطرها وأثارها السامة وحماية الأعداء الطبيعية والحشرات الاقتصادية النافعة.
6. اقتراح إنشاء البرامج والمراكز الوطنية والإقليمية للرصد وتشخيص الآفات النباتية في المناطق البيئية المختلفة.
7. دراسة وتحديد حاجة البلاد السنوية من المدخلات الوقائية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
8. إجراء تجارب تطبيقية على المبيدات وآليات المكافحة لاختيار أكثرها فاعلية واقتصادية وأماناً وفحص المبيدات المستوردة والتأكد من مطابقتها للمواصفات واقتراح إدخال تقنيات جديدة للمكافحة الحيوية.
9. القيام بالرصد الميداني وتنفيذ المسوحات الدورية والحصص التصنيفية للآفات النباتية وتوثيق أماكن انتشارها وكافة المعلومات الأخرى اللازمة عنها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
10. مراقبة حركة الآفات المهاجرة والتنقب بظهورها والإعداد والتنفيذ لحملات مكافحتها بالتنسيق مع الجهات المعنية داخلياً وخارجياً .
11. المشاركة في إعداد الكتيبات والنشرات الإرشادية والوسائل الإيضاحية الخاصة بوقاية النباتات.
12. إعداد وتنفيذ برامج المكافحة المتكاملة للآفات واتخاذ التدابير لمنع أو تقييد انتقال عناصر المكافحة البيولوجية والكائنات الأخرى المعنية بالصحة النباتية.
13. إعلان الآفات الحجرية والآفات غير الحجرية وإعداد القوائم الموحدة بها وإبلاغها للجهات المعنية وفقاً للوائح المنظمة لذلك .
14. إعداد اللوائح المنظمة لشروط ومتطلبات الحجر النباتي ونظام وإجراءات العمل بالمحاجر وتقديم المقترحات بشأن إنشاء محطات ومراكز الحجر النباتي والإشراف المباشر على أعمالها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الوزارة وخارجها .
15. تحديد شروط ومتطلبات الصحة النباتية المنظمة لاستيراد النباتات ومنتجاتها والكائنات النافعة والمواد الأخرى ذات الصلة وفقاً لتشريعات الحجر النباتي النافذة ولعملية تحليل المخاطر أو المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية وإصدار تصاريح الاستيراد لها وفقاً لذلك .
16. تسجيل مبيدات الآفات النباتية المستخدمة وإعداد قاعدة بيانات بها.
17. إصدار تصاريح استيراد وتصدير مستلزمات الإنتاج الزراعي بعد موافقة الوزير.
18. إصدار تصاريح استيراد المبيدات بالتنسيق مع الإدارة العامة للرقابة على مستلزمات الإنتاج .
19. تنظيم الرقابة على تصدير واستيراد وعبور النباتات ومنتجاتها من خلال محطات الحجر النباتي ومتابعة حركة انتقالها بالتنسيق مع الإدارات ذات العلاقة .
20. اقتراح تعيين ونقل مفتشي الحجر النباتي والإشراف عليهم وتقييم أدائهم .

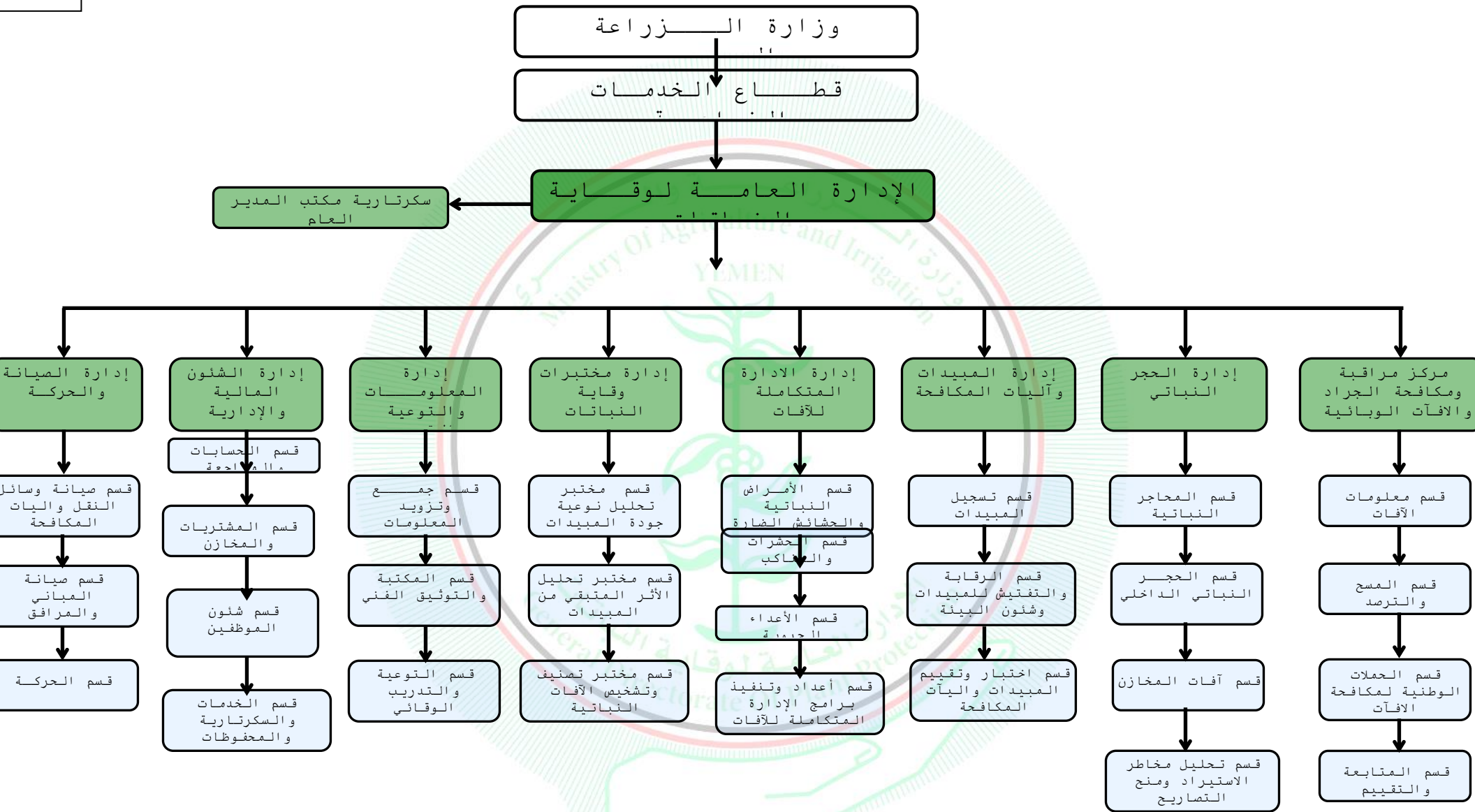
21. أي مهام أخرى ذات علاقة بطبيعة عملها أو بمقتضى القوانين والقرارات النافذة أو تكلف بها من قبل قيادة الوزارة.

ووفقاً لذلك عملت الادارة على إعادة هيكلة الإدارة العامة لوقاية النباتات وبما يضمن الانسجام مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المشار إليها وكذا ضمان التنفيذ الفعال للمهام الجديدة لها وفقاً للهيكل التنظيمي الجديد للوزارة .

كما هو موضح في التالي :







2-1 التشريعات المتعلقة بوقاية النباتات

تتولى الإدارة العامة لوقاية النباتات مسؤولية تنفيذ التشريعات التالية :

- 1- قانون تنظيم تداول مبيدات الآفات النباتية رقم (25) لسنة 1999م ولائحته التنفيذية رقم (10) لسنة 2002م
- 2- قانون الحجر النباتي رقم (32) لسنة 1999م ولائحته التنفيذية رقم (54) لسنة 2001م،
- 3- القرار الوزاري رقم (28) لسنة 2002م بشأن الرسوم المحصلة على الإرساليات النباتية الخاضعة لقانون الحجر النباتي ولائحته التنفيذية .
- 4- القرارات الوزارية رقم (73) لسنة 2001م و (35) لسنة 2003م و (4) لسنة 2005م و رقم (4) لسنة 2006م بشأن بتشكيل لجنة تسجيل مبيدات الآفات النباتية وتعديلاته .
- 6- إصدار القرار الوزاري رقم (18) لسنة 2002م الخاص بتفويض مكاتب الزراعة و الري في المحافظات للقيام ببعض المهام فيما يخص تداول المبيدات .
- 7- القرار الوزاري رقم (35) لسنة 2006م و تعديله بالقرار الوزاري رقم (26) لسنة 2007م بخصوص إصدار قائمة المبيدات الممنوع تداولها و المقيدة بشدة في الجمهورية اليمنية. والتي اشتملت على (349) مادة فعالة لتركيبات المبيدات. و قد شملت القائمة المبيدات الواردة في قوائم الاتفاقيات الدولية ذات الصلة (قائمة اتفاقية روتردام، قائمة اتفاقية استوكهولم) و المبيدات شديدة الخطورة و المقيدة والممنوعة و فق المنظمات الدولية ذات الصلة (منظمة الصحة العالمية) و منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الأمريكية لحماية البيئة، قائمة مركز أبحاث السرطان، الاتحاد الأوروبي) مع الأخذ بالاعتبار خصوصية الوضع السيئ لاستخدام المبيدات في بلادنا خصوصا على المحاصيل التي تستهلك بصورة طازجة.
- 8- القرار الوزاري رقم (15) لسنة 2007م بشأن بعض التعديلات في إجراءات منح تصاريح الاستيراد للمبيدات.
- 9- القرار الوزاري رقم (4) لسنة 2007م بشأن تحديد رسوم تحليل المبيدات في المختبرات التابعة للإدارة العامة لوقاية النبات.
- 9- القرار الوزاري رقم (19) لسنة 2007م بشأن تعديل بعض فقرات القرار الخاص بتفويض منح تراخيص مزاولة مهن تداول المبيدات.
- 10- القرار الوزاري رقم (6) لسنة 2008م بشأن تعديل متطلبات تسجيل مبيدات الآفات النباتية.

إن التشريعات المتعلقة بوقاية النباتات المشار إليها بعالية تحتاج الى مراجعة وتعديل لضمان الانسجام مع المتغيرات الإقليمية المتمثلة في انضمام بلادنا إلى دول مجلس التعاون الخليجي التي تم تحديدها في خارطة الطريق الخاصة بسرعة انضمام بلادنا إلى المنظومة الخليجية لا سيما المسار رقم 3 الخاص بالشراكة التجارة والذي يؤكد على ضرورة توحيد تشريعات الحجر الزراعي واجراءات التفتيش مع تلك المعمول بها في دول الخليج ، وكذا الانسجام مع المتغيرات الدولية الرامية إلى تحرير التجارة ومفاوضات بلادنا التي تبذل حالياً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية - ومتطلبات الايفاء بالتزامات بلادنا المحددة في الاتفاقيات الدولية ذات لا سيما منها الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ، واتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية الـ SPS ، ومدونة السلوك الدولية لاستخدام وتوزيع المبيدات ، واتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم بخصوص بعض المواد الكيماوية الخطرة ومبيدات الآفات المتداولة في التجارة الدولية ، اتفاقية استوكهولم بخصوص الملوثات العضوية الثابتة ، وكذا لضمان تنسيقها مع المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية ، دليل تطوير واستعمال مواصفات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للمبيدات ، والدليل القانوني للمبيدات الصادر عن امانة اتفاقية روتردام بحيث يؤخذ بعين الاعتبار الأساسيات الدولية التالية :

السيادة

الشفافية

التنسيق

تقييم المخاطر

عدم التمييز

الحد الأدنى من الحماية

التكافؤ
المناطق الخالية من الآفات
الإقليمية

وغيرها من المبادئ الأخرى المطلوب تطبيقها وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي تضمن في مجملها أزالته كافة العوائق الفنية الغير مبررة أمام حركة التجارة الدولية والاستناد على الأدلة والقرائن العلمية المزودة بنتائج الفحوصات المخبرية المعتمدة ونتائج التجارب الحقلية المؤيدة لها عند فرض أي نوع من أنواع الحظر أو التقييد لحركة السلع المتداولة في التجارة الدولية .

على ضوء ذلك عملت الادارة العامة لوقاية النبات على تعديل تلك التشريعات وبما ينسجم مع المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية المشار اليها بعالية وكما يلي :

1- صدور القانون رقم 4 لسنة 2011 م بتعديل قانون تنظيم تداول مبيدات الافات النباتية

2- صدور القانون رقم 7 لسنة 2011 م بشأن الحجر النباتي

ثانياً : الوضع الإداري والمالي الراهن للإدارة العامة لوقاية النباتات :

1-2 الإمكانات المتاحة لدى الإدارة العامة لوقاية النباتات :

تقع الإدارة العامة لوقاية النباتات في حي شعوب – شارع زايد بن سلطان بصنعاء وتبلغ المساحة التي تشغلها بـ 3.5 هكتار تقريباً استغل منها 1.5 هكتار للمباني والمنشآت والطرق وظلل السيارات والباقي استغلت كأرض زراعية مزودة بمحطة أرصاد جوية لتنفيذ التجارب المختلفة المتعلقة بوقاية النباتات (الأرض المخصصة للزراعة لإجراء التجارب لم تزرع منذ حوالي ثلاث سنوات بسبب عدم توفر المياه نظراً لتعطل البئر الارتوازية ومضخة المياه التابعة لها وتم خلال العام 2009 – 2010 م حفر بئر ارتوازية جديدة وتزويدها بمضخة المياه مناسبة واعادة تاهيل المزرعة واجراء العديد من تجارب المبيدات في حقول المزرعة) . وفيما يلي سيتم استعراض الوضع الراهن للإمكانات الحالية المتاحة لدى الإدارة :

1-1-2 المنشآت والمباني

معظم المنشآت والمباني تم توفيرها من خلال مشروع التعاون الفني الألماني بمساعدة من الحكومة الألمانية الصديقة أما بقية المباني الحديثة فقد تم إنشائها منذ العام 1997 م والأعوام اللاحقة ، وفيما يلي جدول يوضح تلك المنشآت والمباني وحالتها :

م	اسم المبنى والمنشأة	الوضع الحالي
1	مباني الإدارة	مجهزة بالأثاث وتحتاج إلى صيانة وترميم
2	مبنى مركز مراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي التابعة للإدارة	يقع المبنى في حي الحصبة شارع جامعة الدول العربية بصنعاء على مساحة تقدر بهكتار استغل جزء منها في انشاء مبنى

		الادارة ومبنى الحراس ومخازن وهناجر وضلل للسيارات واليات المكافحة وجميعها تحتاج الى الصيانة وترميم
3	مبنى مختبر الامراض النباتية والحشرات	مجهز ببعض المعدات والاجهزة المعملية ويحتاج حاليا الى ترميم وتنظيم شبكة الكهرباء به وصيانة الاجهزة الحالية وتزويده ببعض المعدات والاجهزة الحديثة المتاحة لدى الادارة وانشاء مختبرات نموذجية لكل نوع من الافات مثلاً : مختبر للأمراض الفطرية ، مختبر للأمراض البكتيرية ، مختبر للأمراض الفيروسية ، مختبر للنيماتودا ، مختبر للحشرات والعناكب ، مختبر للحشائش والاعشاب الضارة ، غرفة لعزل الأمراض وأخرى للتعقيم بحيث تشكل في مجملها مختبرات مرجعية لوقاية النبات.
4	مباني مختبر المكافحة الحيوية الخاص الطفيل <i>Pausia antennata</i> .	مبنى قديم يحتوى على بعض الأجهزة المخبرية وصناديق التربية ، وأجهزة تكييف يحتاج المختبر حالياً الى ترميم وتحديث للأجهزة والمعدات التي به .
5	مقر مختبر المكافحة الحيوية الخاص بالمفترس	احد البيوت الجاهزة التي وفرها المشروع الألماني ، يحتوى على بعض الأجهزة المخبرية وصناديق التربية يحتاج المختبر حالياً الى ترميم وتحديث للأجهزة والمعدات التي به .
6	مقر المختبر المركزي لتحليل نوعية وجود المبيدات	احد البيوت الجاهزة التي وفرها المشروع الألماني وتم ترميمه خلال العام 2005 ، يحتوى على أجهزة ومعدات وأدوات التحليل التي تحتاج إلى تحديث ((كما سيتم توضيحية في الجزء الخاص بالمختبرات)).
7	مبنى المختبر المركزي لتحليل متبقيات المبيدات على المنتجات الزراعية	تم إنشاء مبنى المختبر في العام 1997 م وفق أحدث التصاميم الهندسية العالمية كما تم تأثيثه وتجهيزه ببعض المعدات

		<p>خلال العام 2004 م كما تم توفير جهاز GC-M بتمويل من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بناء على توجيهات معالي الأخ / الوزير ، ويعد هذا الجهاز الأهم لتشغيل المختبر كما تم توفير المحاليل الكيميائية اللازمة للمختبر خلال النصف الأول من العام 2008 م وتم العمل مؤخراً على توفير اسطوانات غاز الميثان عالي النقاوة وكذا أجهزة المنظمات والمحولات الكهربائية الخاصة بجهاز ال GC-MS وتوفير جهاز الت GC وتدريب المختصين عليه بتمويل من مشروع حوض صنعاء والمختبر يعمل حالياً بكفاءة عالية .</p>
8	مبنى المدرسة وقاعة التدريب	<p>تم صيانته مؤخراً وتأثيثه وتجهيزه باحدث وسائل التدريب والعرض .</p>
9	معمل انتاج الوسائل الايضاحية والمكتبة	<p>-معمل انتاج الوسائل الايضاحية مؤثث ومجهز ببعض المعدات والاجهزة القديمة الخاصة بذلك و. - المكتبة في مساحة ضيقة وتحتوي على الف كتاب معظمها باللغة الانجليزية والالمانية وتم مؤخراً رفدها بالمراجع المختلفة لوقاية النبات</p>
10	ورشة صيانة السيارات واليات المكافحة	<p>-عبارة عن هناجر مزودة بالمعدات واجهزة الصيانة للسيارات واليات المكافحة</p>
11	مباني المخازن وعددها 14 مخزن	<p>- تم مؤخراً اعادة تنظيم وتوثيق لمحتوياتها في سجلات خاصة بكل مخزن اضافة الى برنامج قاعدة بيانات خاص بها</p>
12	ظلل السيارات	<p>تم مؤخراً صيانتها وستم انشاء هناجر مغلقة للحفاظ على اسيارات واليات المكافحة بتمويل من المشروع الامريكي</p>
13	مبنى محطة الحبر النباتي بمنفذ حرض (الطوال)	<p>انشاء المبنى عام 2003 باجمالي مبلغ وقدره سبعة عشر مليون وخمسمائة الف</p>

		ريال ، كما تم تآثيث وتجهيز مبنى المحطة بالآثاث والتجهيزات المكتبية والمعدات والاجهزة المخبرية باجمالي مبلغ وقدره سبعة مليون وخمسمائة الف ريال
14	مبنى محطة الحجر النباتي بميناء الحديدة	انشاء المبنى عام 2004 باجمالي مبلغ وقدره سبعة مليون وخمسمائة الف ريال (بدعم حكومي فيما يتعلق بالآثاث ، اما فيما يتعلق بمعدات واجهزة
15	مبنى محطة الحجر النباتي بميناء عدن	انشاء المبنى عام 2005 باجمالي مبلغ وقدره ثمانية عشر مليون وخمسمائة الف ريال كما تم تآثيث وتجهيز مبنى المحطة بالآثاث والتجهيزات المكتبية والمعدات والاجهزة المخبرية باجمالي مبلغ وقدره سبعة مليون وخمسمائة الف ريال
16	مبنى محطة الحجر النباتي بمنفذ البقع	انشاء المبنى عام 2006 باجمالي مبلغ وقدره أربعة واربعون مليون وخمسمائة الف ريال بتمويل من الهيئة العامة لتطوير المناطق الشمالية
17	مبنى محطة الحجر النباتي بمنفذ علب	انشاء المبنى عام 2006 باجمالي مبلغ وقدره خمسة وثلاثون مليون ريال بتمويل من الهيئة العامة لتطوير المناطق الشمالية
18	مبنى محطة الحجر النباتي بمنفذ شحن	انشاء المبنى عام 2007 باجمالي مبلغ وقدره خمسة وعشرون مليون ريال بتمويل من ايفاد عبر مشروع التنمية الريفية بالمهرة
19	مبنى الحجر النباتي بمنفذ الوديعة	انشاء المبنى ضمن المباني الاخرى التي حددت في مناقصة انشاء منفذ الوديعة خلال العام 2004 كون تصميم المنفذ دولي
20	مبنى مركز الجراد الصحراوي في الحديدة	- مبنى قديم يحتاج الى ترميم وصيانة وتحديث

2-1-2 القوى العاملة

تتوفر لدى الإدارة العامة لوقاية النبات سواء على مستوى الإدارة المركزية أو المنافذ الجمركية للجمهورية وفرع مركز الجراد في الحديدة قوى عاملة أساسية ومتعاقدة قوامها 223 موظف منهم 123 مهندساً و فنياً ومساعداً و 100 إدارياً ومالياً وسائقاً ومهنيّاً وعاملاً وحارساً والموضحة في الجداول أدناه (تعمل جميعها من خلال الإدارات المختلفة الفنية والإدارية والمالية للإدارة العامة لوقاية النبات) الحجر النباتي ، المبيدات ، مكافحة المتكاملة للآفات ، مراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي وفرعه في م / الحديدة ، الحملات الوطنية ، الخدمات والإرشاد الوقائي ، مكاتب ومحطات الحجر النباتي في المنافذ الجمركية ، الخدمات الإدارية ، الادارة المالية) لتنفيذ المهام المناطة بالإدارة العامة على مستوى الجمهورية .

3-1-2 وسائل النقل واليات ومواد مكافحة والمعدات وآلات الثقيلة :

يتوفر لدى الإدارة العامة لوقاية النباتات حالياً عدد من وسائل النقل سواء منها الخاصة بالمتابعة وتنفيذ المهام او المحملة باليات مكافحة سعة 600 لتر او الخاصة منها بالنقل .

1-3-1-2 وسائل النقل الخاصة بالمتابعة وتنفيذ المهام :

لدى الادارة العامة لوقاية النبات 44 سيارة خاصة بالمتابعة والاشراف وتنفيذ المهام المختلفة .

2-3-1-2 وسائل النقل المحملة باليات مكافحة سعة 600 لتر ، ومرشات الميكرونيير :

لدى الادارة العامة لوقاية النبات 120 سيارة محملة باليات مكافحة الافات النباتية البوائية والمهاجرة وبما في ذلك حشرة الجراد الصحراوي

3-3-1-2 وسائل النقل المحملة باليات مكافحة ووسائل الإمداد التي تم توزيعها على المحافظات

قامت الإدارة العامة لوقاية النباتات بتوزيع عدد 124 وسيلة نقل محملة باليات مكافحة سعة 600 لتر بالإضافة الى وسائل للنقل والامداد تتمثل في 8 وايات ماء لكافة مكاتب الزراعة والمشاريع الزراعية المنتشرة في الجمهورية وبما يمكنها من السيطرة على الآفات ومكافحتها في الوقت مبكر بأقل جهد وتكلفة وكذلك القيام بتنفيذ حملات مكافحة للآفات البوائية التي تفوق إمكانيات وقدرات المزارعين لمكافحتها نظراً لطبيعة تكاثرها بأعداد هائلة وانتشارها وسرعتها في الإصابة وحدوث الأضرار أو القضاء على المحصول خلال فترة وجيزة.

4-3-1-2 وسائل النقل والإمداد المتاحة لدى الادارة العامة لوقاية النبات :

لدى الادارة العامة لوقاية النبات 8 وسائل نقل و امداد بما في ذلك ورشة ميدانية متحركة .

4-1-2 المشاريع الحالية :

- 1- مشروع المسح الشامل للآفات النباتية ممول من وزارة الزراعة الأمريكية .
- 2- مشروع الاستخدام الآمن للمبيدات ممول من الـ GTZ

5-1-2 الدعم المطلوب :

تقدمت الإدارة العامة لوقاية النبات بالعديد من الطلبات سواء الى منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة او غيرها من المانحين لدعم مشاريع هي بالنيابة لها في غلية الالهية ومنها :

- 1- مشروع ملكامل للادارة المتكاملة للآفات الـ IPM وتطبيقه عبر مدارس المزارعين الحقلية FFS لاهم الآفات على اهم المحاصيل الزراعية.
- 2- مشروع المسح الشامل للآفات الحيوية في الجمهورية اليمنية .
- 3- مشروع مسح شامل لحشرة حافرة انفاق ثمار الطماطم المنتشرة حالياً في معظم الدول العربية .
- 4- مشروع لدعم القدرات في مجال تحليل متبقيات المبيدات على اماتجات الزراعية .

شكرا على حسن الاجتماع

